معهد
السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

نشـــرة

شبكـــــة البـــاحثيـــــن الأردنيين – الفلسطينيين

موجة الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية

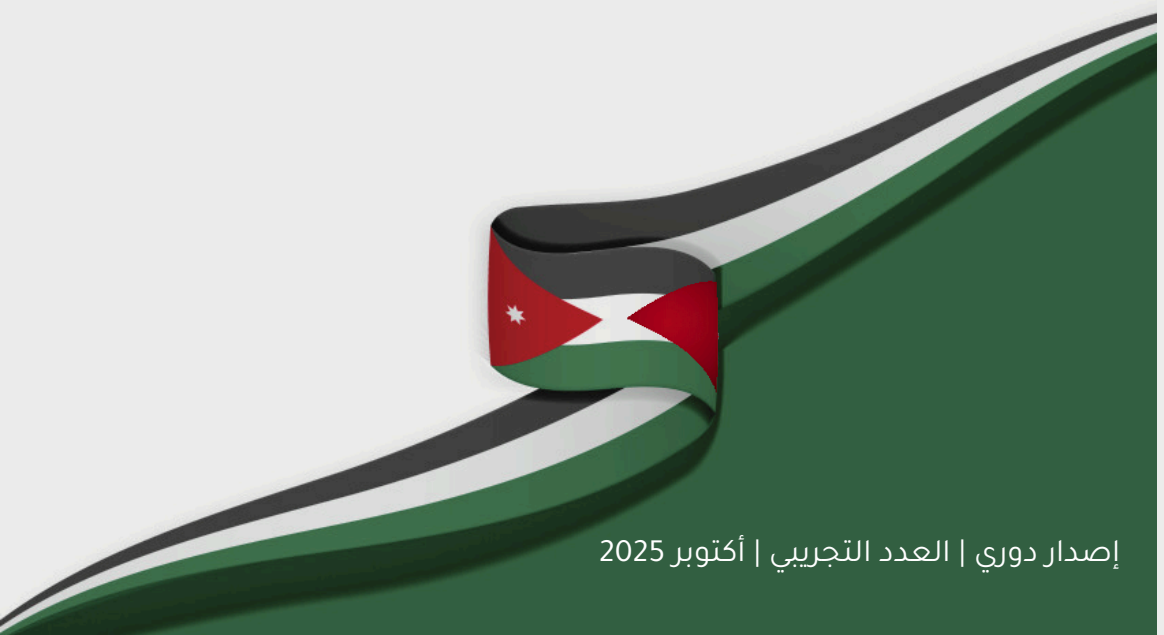

إصدار دوري | العدد التجريبي | أكتوبر 2025

عن شبكة الباحثين الأردنيين - الفلسطينيين:

مجموعة تضم عددًا من الباحثين والخبراء من الأردن وفلسطين، تهدف إلى تبادل الآراء ومحاولة تقديم تصورات حول الواقع الفلسطيني والعلاقة الأردنية - الفلسطينية، وصياغة توصيات حول المطلوب أردنيًّا وفلسطينيًّا على مختلف الأصعدة، في ظل التحولات التي تمر بها القضية الفلسطينية والمنطقة، منذ 07 أكتوبر/تشرين الأول 2023، والتي أثرت وما زالت تؤثر على المصالح الوطنية الأردنية، وعلى المصالح الوطنية الفلسطينية.

تسعى الشبكة إلى أن يكون هنالك حوار أردني - فلسطيني مستدام، واستمرار للنقاش المعمق في القضايا ذات الاهتمام المشترك، خاصة تلك المتعلقة بديناميات الأوضاع في فلسطين سواء في مدن الضفة الغربية أو القدس أو سؤال المستقبل في غزة. إلى جانب ذلك، تسعى الشبكة إلى استقطاب أبرز وأهم الباحثين والخبراء من الجانبين، وبهذا الصدد تسعى النشرة إلى تقديم إضاءات فكرية لإثراء الحوار وجعله أكثر فعّالية حول القضية الفلسطينية وديناميكيات العلاقة الأردنية-الفلسطينية.

معهد
السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

الملف التعريفي للمؤسسة

معهد السياسة والمجتمع (PSI) هو مؤسسة أردنية غير ربحية تُعنى بالسياسات والبحوث، تأسست بهدف تعزيز البحث العملي، والأفكار المبتكرة، والحلول الواقعية نحو بناء أردن أكثر ازدهارًا ومنطقة أكثر استقرارًا. يُعد المعهد مؤسسة مستقلة تسعى إلى تعميق الفهم لسياسات وإجراءات صنع القرار، وبناء منصة معرفية أفضل حول الديناميكيات المحلية والإقليمية التي ستحدد مستقبلنا.

يسترشد المعهد في تحقيق رسالته بقيم سيادة القانون، والمجتمع المدني، والحوكمة الرشيدة، والاعتدال. ويقدّم مقاربة تحليلية مبتكرة، متكاملة وعالمية للتوجهات والتحولات المعقدة، مع إيلاء اهتمام خاص لديناميكيات الشباب. ويشرف مجلس الأمناء على خطط وبرامج المعهد ويوجّهها، فيما يتولى الرئيس التنفيذي إدارة جميع برامجه بدعم من فريق المعهد والمستشارين المرتبطين به.

يهدف المعهد إلى تقديم حلول عملية تستند إلى دراسات وأبحاث حديثة في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية. كما يسعى إلى استشراف التوجهات المستقبلية في الأردن والمنطقة من خلال التحليل والاستنتاج، مع التركيز على أثر التحولات المتسارعة على سياسات ومجتمعات الشرق الأوسط.

كما يعمل المعهد على تنظيم برامج لبناء القدرات تستهدف الشباب، لتعزيز المجتمع المدني وسيادة القانون، وصنع السياسات، والمشاركة السياسية، والحوكمة الرشيدة. ومن خلال جمع الخبراء والمفكرين من تخصصات ومناطق مختلفة، يأمل المعهد في بلورة أفكار وحلول عبر بحوث آنية وذات صلة، وتحليلات متكاملة يمكن أن تساعد صانعي القرار في تعزيز المصالح الوطنية وبناء منطقة أكثر استقرارًا، من خلال الاستجابة الفعّالة للتحديات المعقدة والتحولات السريعة.

الهيئة الإستشارية:

محمد أبو رمّان

إبراهيم ربايعــة

علي حجـــــازي

أحمد عـــزم

رشا فتيــان

خالد الزواوي

سكرتير التحرير:

عبدالله الطائي

تصميم:

هبة راعي

جدول المحتويات

الأردن و "خطة غزة".. توازن الممكن والمخاوف 01
محمد أبو رمّان

ما بين الدولة وترامب: انقلاب المشهد واستراتيجيات العمل 04
إبراهيم سميح ربايعة

موقف إسرائيل من الاعترافات الغربية بدولة فلسطين 08
وليد حبّاس

الدور الأردني في الضفة الغربية: قراءة تحليلية في ضوء تصوّرات الجيل الجديد 12
علي حجازي

الاعتراف بالدولة الفلسطينية وآفاق العمل العربي المشترك 15
حسن جابر

التنسيق العربي-الدولي على صعيد القضية الفلسطينية: سؤال الفاعلية وحدود القدرة 19
خالد الدبّاس

دور المملكة العربية السعودية تجاه القضية الفلسطينية بعد "السابع من أكتوبر": الموقف الحالي والآفاق المستقبلية 25
بدر الماضي

أثر الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية على مشاريع الاستيطان: أداة سياسية في مواجهة الاستيطان 29
أمير داوود

الاعتراف بالدولة الفلسطينية والانعكاسات المحتملة على مسار المفاوضات والحرب على غزة 33
نظام بركات

خطة ترامب تضاعف هواجس الفلسطينيين من تبعات "الاعتراف" 43
محمد الرجوب

الآراء الواردة في منشورات النشرة لا تعبر بالضرورة عن توجهات وآراء شبكة الباحثين الأردنيين -الفلسطينيين ومعهد السياسة والمجتمع.

الأردن و "خطة غزة".. توازن الممكن والمخاوف

محمّد أبو رمّان[1]

لم يمرّ إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب الأخير بشأن "خطة غزة" مرور الكرام، لا في المنطقة ولا في عمّان. فالمشهد هذه المرة بدا مختلفًا، ليس فقط لأن الحرب الطويلة في غزة بلغت نقطة الإنهاك الشامل، بل لأن ردّ حركة حماس، الذي اتسم بنوع من المرونة والترحيب المشروط، شكّل بالنسبة إلى ترامب إشارة على إمكانية الانتقال إلى مرحلة جديدة تبدأ من غزة وقد تنتهي إلى إعادة تشكيل كامل للإقليم. بدا واضحًا أن البيت الأبيض يريد توظيف لحظة ما بعد الحرب كمدخل لترتيب نظام سياسي وأمني جديد في المنطقة، على أن تكون غزة نقطة الانطلاق التجريبية لما يشبه "صفقة القرن الثانية"، ولكن بأدوات أقل صخبًا وأكثر عملية.

في عمّان، لم يكن الموقف الأردني بعيدًا عن المراقبة الدقيقة لكل كلمة وردت في خطاب ترامب، ولكل تفصيل في "الخطة". فالأردن، الذي يدرك أن كل ما يجري بين البحر والنهر يمس أمنه الوطني، بذل جهدًا دبلوماسيًا مكثفًا خلال الأسابيع الماضية لدفع ترامب إلى إصدار موقف واضح ضدّ أي محاولة لضمّ الضفة الغربية أو التعامل معها ككيان منفصل عن الحلّ الفلسطيني الشامل. غير أن المفاجأة كانت كبيرة عندما لم يتضمن البيان الأميركي الصادر في المؤتمر الصحافي المشترك بين ترامب ونتنياهو أي إشارة إلى رفض الضم أو إلى حلّ الدولتين. بدا الأمر، في نظر الأردن، وكأنه تجاهل متعمد لمخاوفه ومصالحه، وإشارة على أن واشنطن الجديدة تميل إلى رؤية الصراع من زاوية إسرائيلية خالصة.

ومع ذلك، تعامل الأردن مع الإعلان بمنطق "القراءة المتأنية" لا الرفض الانفعالي. فالمسألة لا تتعلق بخطاب سياسي عابر، بل بملامح مشروع متكامل لإعادة تشكيل المشهد الفلسطيني، من خلال فرض واقع جديد في غزة باسم "الإدارة الانتقالية". الخطة الأميركية تتحدث عن تشكيل حكومة فلسطينية تكنوقراطية غامضة، تشرف على إعادة الإعمار وإدارة القطاع، لكن اللافت أن هذه

---

1 أستاذ النظرية السياسية في الجامعة الأردنية، والمؤسس والمستشار الأكاديمي لمعهد السياسة والمجتمع، ووزير الثقافة والشباب الأسبق.

الحكومة ستكون خاضعة لمجلس دولي بقيادة الولايات المتحدة، على رأسه ترامب نفسه، ما يعني عمليًا أن غزة ستتحول إلى نموذج لـ"الوصاية الدولية الأميركية" المقنّعة، وأن الفلسطينيين سيكونون في موقع الطرف المنفَّذ لا الطرف المقرِّر. من زاوية المصلحة الأردنية، فإن أخطر ما في الخطة لا يكمن في تفاصيلها الإدارية أو التقنية، بل في دلالاتها السياسية العميقة؛ فهي تعيد طرح فكرة الحلّ الإقليمي، وإدارة الأراضي الفلسطينية عبر تحالف عربي - دولي، الأمر الذي يعيد إلى الأذهان سيناريوهات "الوطن البديل" أو "الكونفدرالية" التي يرفضها الأردن جملةً وتفصيلاً. وما يزيد القلق أن المشروع الجديد يحمل ملامح من أفكار ترامب الأولى حول "ريفيرا الشرق الأوسط"، أي إعادة توزيع السكان والسيطرة الاقتصادية عبر مشاريع تنموية ضخمة، تؤدي بصورة تدريجية إلى التهجير غير المباشر وإنهاء فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة.

في الجوهر، يدرك الأردن أن واشنطن تسعى إلى إنتاج صيغة سياسية جديدة تتجاوز السلطة الوطنية الفلسطينية، وتفتح الباب أمام مرحلة "ما بعد حماس" بطريقة تُعيد صياغة التمثيل الفلسطيني. هذه المقاربة، التي تبدو في ظاهرها عملية وواقعية، تنطوي في عمقها على محاولة لتصفية فكرة الحلّ السياسي العادل، واستبدالها بإدارة أمنية - اقتصادية للأزمة تُغدق فيها الأموال مقابل الصمت السياسي. وبالنسبة لعمّان، فإن هذا المسار إذا استمر دون ضوابط، فسيفضي إلى تفريغ القضية الفلسطينية من مضمونها السياسي، وإلى خلق فراغ استراتيجي على حدود المملكة يهدد توازنها الداخلي وشرعيتها التاريخية في رعاية المقدسات والتمثيل الفلسطيني.

الأردن، إذن، يوازن اليوم بين اعتبارات عديدة؛ فمن جهة، لا يستطيع القطيعة مع واشنطن التي تمثل الشريك الأمني والاقتصادي الأهم، ومن جهة أخرى لا يمكنه أن ينخرط في مشروع يرى فيه تهديدًا لبنيته الوطنية وهويته السياسية. لذا، تتبنى عمّان مقاربة تقوم على المشاركة الحذرة والانخراط المشروط، بحيث تبقى داخل دائرة المشاورات الإقليمية حول مستقبل غزة، دون أن تتورط في أي صيغة تعني عمليًا إدارة فلسطينية أو وصاية سياسية جديدة. فالمملكة تعتبر أن دورها التاريخي هو الدفاع عن الحل السياسي لا إدارته بالنيابة عن الآخرين.

وتبدو معادلة العلاقة مع إسرائيل أكثر تعقيدًا في هذا السياق؛ فالحكومة الإسرائيلية الحالية بقيادة نتنياهو لا تخفي أجندتها التوسعية، ولا تتردد في توظيف الحرب على غزة لتعزيز مشروعها اليميني القائم على الضمّ والتهجير والتوسع الاستيطاني. الأردن، الذي يعيش توترًا متصاعدًا مع تل أبيب، يرى في خطة ترامب

مظلة محتملة لهذه السياسات الإسرائيلية، وغطاءً سياسيًا لإعادة رسم الخرائط على الأرض. لذلك، فإن لغة الدبلوماسية الهادئة التي تعتمدها عمّان تخفي وراءها قلقًا عميقًا من أن تتحول الخطة إلى أداة لتكريس وقائع جديدة على حساب الفلسطينيين.

في الوقت نفسه، تدرك عمّان أن المشهد العربي لا يحتمل سياسة المواجهة المباشرة مع واشنطن. لذا، يركز الأردن على تشكيل موقف عربي متماسك بالتنسيق مع مصر والسعودية والسلطة الفلسطينية، لإعادة بناء إجماع عربي يحمي الحد الأدنى من الثوابت الفلسطينية والعربية، وفي الوقت نفسه يفتح قناة تفاهم مع الإدارة الأميركية تتيح التأثير في تفاصيل المرحلة المقبلة. الهدف ليس التصادم مع ترامب، بل محاولة توجيه الخطة نحو مسار سياسي قابل للحياة، يضمن وحدة الأراضي الفلسطينية ويحافظ على الدور الأردني التقليدي في القدس والضفة الغربية.

لكن وراء كل ذلك، يظلّ في الخطاب الأردني بعدٌ داخلي واضح. فالأردن لا يفصل موقفه الخارجي عن حساباته الوطنية، ويخشى أن أي تغيير جذري في الضفة الغربية أو غزة قد ينعكس مباشرة على توازناته الداخلية الحساسة. فكلما تراجعت فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، ازداد العبء السياسي والديموغرافي على المملكة، وكلما غاب الأفق السياسي للفلسطينيين، ارتفعت احتمالات الانفجار في الداخل. لذلك، فإن الدفاع عن الدولة الفلسطينية بالنسبة للأردن ليس مجرد موقف تضامني، بل ضرورة أمنية واستراتيجية لضمان استقرار المملكة نفسها.

في المحصلة، يتعامل الأردن مع "خطة ترامب" بوصفها اختبارًا جديدًا لقدرة المنطقة على مقاومة إعادة إنتاج مشاريع الهيمنة والتصفية بلباس جديد. فالمملكة، بخبرتها الطويلة في التوازن بين التحالفات والمبادئ، تحاول اليوم أن ترسم خطًا دقيقًا بين الانخراط والرفض، بين الواقعية السياسية والحفاظ على الثوابت الوطنية. ومع أن العالم يبدو ماضيًا نحو صفقة جديدة تبدأ من غزة، إلا أن الأردن ما زال يتمسك بمعادلة بسيطة لكنها جوهرية: لا أمن إقليمي من دون حلّ سياسي عادل، ولا استقرار للأردن من دون دولة فلسطينية حقيقية على أرضها.

ما بين الدولة وترامب:
انقلاب المشهد واستراتيجيات العمل

إبراهيم سميح ريايعة [1]

مشهد فلسطيني معقد يواكب إتمام حرب الإبادة على غزة عامها الثاني، فمع بداية سبتمبر/أيلول 2025، أطلقت إسرائيل عملية "عربات جدعون 2" الرامية لإتمام احتلال مدينة غزة ومخيمات وسط القطاع، و"الحسم" باستخدام فائض القوة، وسط تجويع مستمر واستهداف مفتوح ومتصاعد لكل أرجاء القطاع. أما على مستوى الضفة الغربية، فقد تسارع النهم الاستيطاني، وبدا وزير الاستيطان بوزارة الجيش الإسرائيلي، وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، وكأنه في سباق مع الزمن لهندسة مشهد استيطاني غير قابل للتراجع، يشمل بنية تحتية مرعبة تربط العقد الاستيطانية من شمال الضفة الغربية لجنوبها، ومستوطنات متناثرة ومترابطة، ومنظومة نهب قانونية تتيح سرقة المزيد من أراضي الفلسطينيين، وصولاً لتصاعد النقاش السياسي الجدي حول لحظة ضم الضفة الغربية، رغبوياً وعقابياً.

بالتوازي، كانت إسرائيل على موعد مع "تسونامي" دبلوماسي دولي على حد وصف زعيم المعارضة الإسرائيلي يائير لبيد، فيما أطلق نتنياهو ما بات يعرف بخطاب سبارطة، والذي أشار فيه إلى تنامي الآثار المؤلمة للعزلة الدولية، داعياً الإسرائيليين للستعداد لاقتصاد كفاف قادم. فلم يكن هذا "التسونامي" يسير باتجاه المقاطعة الاقتصادية، بل بدأ بإعادة تعريف العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل، من قبل جدارها الاقتصادي المنيع المتمثل بأوروبا التي تشكل أكبر شريك تجاري لإسرائيل وتستحوذ على حوالي 32% من مجمل التبادل التجاري الإسرائيلي، فرغم عدم نجاح الاتحاد الأوروبي بوقف التعامل بالاتفاقية التجارية الناظمة للعلاقة بين الطرفين منذ العام 2000، إلا أن شروخاً بدأت تحدث بهذا الجدار، تراكمياً.

وسط هذا الزخم والتفاعلات الديناميكية بين عاملي انفلات إسرائيل وتقييدها، برزت نيويورك كوجهة اختراق مركزي في سبتمبر/أيلول على مستويي مؤتمر نيويورك للسلام، واللقاء العربي الإسلامي رفيع المستوى بالرئيس الأميركي ترامب، والذي تمخض عنه تصور وخطة لإنهاء الحرب، باتت تعرف بـ "خطة ترامب".

---

1 أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة بيرزيت، باحث في قضايا السياسة الفلسطينية والاقتصاد السياسي والسياسات العامة، شغل سابقاً موقع مدير التحرير دورية "شؤون فلسطينية"

وقبل الانتقال لنقاش التفاعلات بين مساري حل الدولتين و"خطة ترامب"، مفيد الإشارة إلى جملة ملاحظات تتصل بواقع الإقليم والواقع الفلسطيني على حد سواء.

مشهد إقليمي مختلف

شكل العدوان الإسرائيلي على الدوحة في سبتمبر/أيلول الفائت، نقطة تحول مركزية في مواقف الفاعلين الإقليميين تجاه الحرب من جهة، وتجاه إسرائيل من جهة أخرى، فتوافد الزعماء والقادة العرب والمسلمون على الدوحة في زيارات تضامنية مكثفة سبقت قمة عربية إسلامية استثنائية، عقدت بعد أسبوع فقط من العدوان، أفرزت رسالتين مركزيتين، اتصلت الأولى بالأمن الإقليمي، حيث عرفت إسرائيل وبشكل جماعي على أنها تهديد جديد لأمن الإقليم، وهذا ما شكل ضربة قوية لخطاب الرئيس الأميركي ترامب وحلمه بتوسيع الاتفاقيات الإبراهيمية، ورسالة تتصل بالملف الفلسطيني وضرورة الضغط الجاد والفاعل لوقف الحرب.

ولذلك، ومنذ سنوات، لم نشهد حالة جمعية عربية- إسلامية تضع موقفاً موحداً على الطاولة بهذه الجدية أمام الإدارة الأميركية، وبهذا المشهد تراجع موقع التهديد الإيراني على سلم الخطاب السياسي- الأمني العربي، تاركاً الموقع الأول والرئيس لتل أبيب، بل على العكس، احتضنت القاهرة توقيع وثيقة تفاهم بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وطهران على عودة التعاون.

تبرز بهذا المشهد خطابات مهمة قدمتها عدة دول، على رأسها الأردن، والذي ساهم بقوة بربط قضيتي الضفة الغربية وقطاع غزة، وشدد على طرح قضية القدس، ما ساعد بإعلان ترامب أنه لن يسمح بضم الضفة الغربية. كما يتجلى الدور السعودي البارز في قيادة مشروع الاعترافات الدولية بفلسطين، والدفع بحل الدولتين قدماً على الساحة الدولية.

تحمل المكانة الدولية للقضية الفلسطينية اليوم ثلاثة أبعاد: بعد قانوني يتصل بترسخ شخصية دولة فلسطين في القانون الدولي، بالتوازي مع مراكمة المنجز القانوني المتصل بنزع الشرعية عن الاحتلال وسياساته في قطاع غزة

والضفة الغربية، كما يسمح هذا البعد بمتابعات قانونية لمقاطعة إسرائيل في الدول المعترفة حديثاً بفلسطين، والبعد الدبلوماسي المتصل بانكماش الفضاء المساند لتل أبيب مقابل انتشار في الداعمين للقضية الفلسطينية، وهذا ما تعكسه سياسات ومواقف دول أوروبية مركزية مثل فرنسا واسبانيا وبلجيكا وغيرها، وبعد سياسات واقعي على الأرض يجعل من هوامش عمل إسرائيل على إنفاذ الضم -قانوناً- معقدة للغاية.

الواقع الفلسطيني الداخلي

كشفت الحرب عن واقع سياسي فلسطيني شديد القتامة، خلف حالة إحباط على مستوى الشارع الفلسطيني، وعزوفاً عن الفصائل والشخصيات السياسية، ففي استطلاع رأي صدر مطلع أكتوبر/تشرين الأول الجاري عن مركز القدس للإعلام والاتصال، أبدى 73.3% من المستطلعة آراؤهم بالضفة الغربية، عدم رضاهم عن موقف السلطة الوطنية تجاه الحرب، فيما قيم 55.8% أداءها بالسيء، وانخفضت الثقة بحماس إلى 8.5% مقابل 11% لفتح، وأعرب 68.5% عن عدم ثقتهم بأي تنظيم سياسي، مقابل 61% لا يثقون بأي شخصية سياسية، وتراجعت نسبة مؤيدي حل الدولتين إلى 25.9%.

لا تقول الأرقام كل شيء، فما تزال أزمة التشظي السياسي تعكس نفسها على الأرض، ويظهر على السطح مسار تفاوضي تقوده حماس يقوم على وقف الحرب مقابل الأسرى، ومسار آخر يقوم على جلب مزيد من الاعترافات والمضي بالتدويل. اللافت أن كل من المسارين يسير دون استثمار كامل للأدوات المتاحة والفرص التي يتيحها المسار الآخر.

لكن حراك فلسطيني داخلي على مستوى منظمة التحرير يقوم على تحويل الدولة إلى هيكل قانوني قابل للتطبيق متى سنحت الفرصة، من خلال صياغة الدستور المؤقت، وقانون الأحزاب، والعمل على عقد الانتخابات للمجلس الوطني بعد عام على نهاية الحرب، وهذه بالمناسبة جزء من المشروطية الدولية للاعتراف بالدولة، بالمقابل، يقف الفلسطينيون أمام سؤال مركزي: هل ستستمر السياسة الفلسطينية بعد الإبادة على ذات الشكل والأدوات؟

من الواقع إلى استراتيجية فلسطينية عربية متناغمة

إن خلاصات المشهد الراهن -القابل للانقلاب بأية لحظة- تقول إن المرحلة المقبلة ستحمل انكماشاً لليمين الذي خسر مشروعه المركزي، الحسم، والذي قام على التهجير والضم. فمحصلة التفاعلات السياسية تشير إلى فرملة مشروع اليمين سياسياً ونظرياً وقانونياً على الأقل. تشير هذه الخلاصات أيضاً إلى وقوفنا على مفترق طرق: إما الذهاب نحو الإجابة القاطعة ولمرة واحدة عن السؤال الفلسطيني، والذهاب للدولة، وهذا ما يدفع باتجاهه تصاعد الأسئلة في إسرائيل والتي تقول: فعلنا كل شيء ولم ينجح التهجير، ماذا بعد؟، أو العودة التكتيكية إلى الخلف، والرجوع لمقاربات إدارة الصراع التي سادت لثلاثة عقود فائتة، وهذا ما تشير إليه تصورات ترامب بخصوص "لجنة السلام" ونمط إدارة القطاع المقترح.

ولكيلا نكرر ذات الأخطاء كفلسطينيين وعرب، من المهم الرجوع بنقدية عالية الى تجربة ما بعد انتهاء انتفاضة الأقصى، ومسار إدارة الصراع عبر الرباعية الدولية وخارطة الطريق، والتي قادها بالمناسبة المايسترو المقترح للجنة السلام. فالعودة إلى إدارة الصراع يعني بالضرورة انتظار انفجار لاحق، قد يكون أكثر فتكاً بالمشروع الوطني الفلسطيني.

إن أولوياتنا كفلسطينيين يجب أن تكون واضحة ومستجيبة للممكن من جهة، والطارئ من جهة أخرى، وتكمن في الإغاثة ومن ثم التعافي وإعادة الإعمار بغزة، وتعزيز الصمود وتمكين الفلسطينيين من البقاء في الضفة الغربية، والحفاظ على الهيكل السياسي الفلسطيني، برمزيته ودوره كنقيض للمشروع الصهيوني الإحلالي، وهذا ما يحتاج مساراً وقائياً واضحاً.

يتطلب هذا المسار الوقائي طاولة فلسطينية مستديرة وعاجلة، تشكل خارطة طريق وطنية واستباقية وتوزع الأدوار، بانتظار ترميم الهياكل السياسية الوطنية، وهذا ما يتطلب أيضاً جهداً عربياً بهذا الاتجاه، تبدو الفرصة متاحة له للعب هكذا دور. من هنا، تشكل مبادرة الرئيس ترامب مدخلاً لفكفكة الانسداد بالمشهد وبدء تحول سياسي مفيد للقضية الفلسطينية، ولكن هذا يتطلب حصانة داخلية وإسناداً عربياً لذلك.

موقف إسرائيل من الاعترافات الغربية بدولة فلسطين

وليد حبّاس[1]

خلال الحرب على غزة، وحتى انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول2025، اعترفت 18 دولة بدولة فلسطين، من بينها 14 دولة تُصنَّف ضمن "المعسكر الغربي". يمثّل ذلك تحوّلًا دوليًا غير مسبوق، إذ إن الغالبية العظمى من الدول التي اعترفت بفلسطين قبل الحرب (وكان عددها نحو 138 حتى 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023) كانت من الدول العربية، ودول الجنوب، أو دول ذات ثقل محدود على الساحة الدبلوماسية. تسعى هذه المقالة إلى تحليل كيفية نظر إسرائيل إلى موجة الاعترافات الأخيرة، وأسبابها، ومدى اعتبارها شكلًا من أشكال "ليّ اليد" الدبلوماسي لإسرائيل.

الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية

إسرائيل هي دولة استعمار استيطاني تقوم على صراع تناحري مع الفلسطينيين (Zero-Sum conflict). هذا الادعاء يحظى بحضور واسع في الأدبيات النقدية، ويستند إلى تحليلات تاريخية، وسوسيولوجية، وسياسية حول نشأة الحركة الصهيونية، ونسختها الاستعمارية، وعلاقتها بالفلسطينيين. ليس في هذا المقال مجالًا للتوسع في هذا التأطير، لكن جوهره يكمن في أن إسرائيل لا ترى مكانًا لدولة أخرى بين البحر والنهر، بل نظامًا واحدًا يقوم على التفوق اليهودي، وتوظف آليات مختلفة لإقصاء الفلسطيني أو نفيه خارج الديموس السياسي لدولة اليهود.

في السياق الإسرائيلي الراهن، هناك أربعة مواقف أساسية تتعلق بالدولة الفلسطينية أو مستقبل الاحتلال:

---

1 باحث في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية"مدار"، حاصل على الدكتوراه في علم الاجتماع من الجامعة العبرية في القدس.

1- التيار اليميني الخلاصي الصهيونيةَ الدينية وكتلة المستوطنين، إلى جانب طيف متنوع من أعضاء أحزاب اليمين. ويعتبر هذا التيار أن الضفة الغربية، والقدس تحديدًا، تشكلان "درة التاج" في أرض إسرائيل. وفي رؤيته، تُعد التوراة (بنسختها الصهيونية المتشددة) الدستور الوحيد للعمل السياسي، ما يفضي إلى نتيجتين أساسيتين: أولًا، منع قيام دولة فلسطينية يُنظر إليه كمهمة مقدسة وتوراتية، إذ إن الغاية النهائية للفعل الصهيوني هي فرض "سلطة اليهود" على "أرض إسرائيل" تمهيدًا للخلاص. ثانيًا، يُنظر إلى الخلاص بوصفه "قدس الأقداس" ومهمة سماوية مطلقة، لا تخضع للاعتبارات الدبلوماسية ولا يمكن حلها عبر المفاوضات السياسية.

2- التيار اليميني العلماني ويمثله أحزابًا مثل الليكود، وإسرائيل بيتنا، إضافة إلى معسكرات الوسط-اليمين كأحزاب غانتس ولابيد.ويؤطر هذا التيار رفضه لإقامة دولة فلسطينية ضمن سردية أمنية تقوم على أن هذه الدولة ستعيد إنتاج "تجربة غزة" وتشكل خنجرًا في خاصرة إسرائيل (إذ تقع الضفة الغربية جغرافيًا في خاصرتها). يعتمد هذا التيار على تضخيم رواية "الإرهاب"، ويحوّل كل عملية مقاومة إلى مبرر إضافي لتعزيز موقفه. وفي هذا السياق، جاءت أحداث 7 أكتوبر لتُقدَّم له كـ"هدية من السماء"، إذ وظفها لتدعيم حجته أمام الرأي العام، سواء العالمي أو الداخلي الإسرائيلي.

3- التيارات غير اليمينية، التي غالبًا ما يُطلق عليها الوسط أو الوسط-اليسار الصهيوني، مثل حزب العمل سابقاً (اليوم يطلق على نفسه حزب الديمقراطيين)، إلى جانب بعض الشخصيات السياسية الموزعة على طيف متنوع من المشهد السياسي. لا يطرح هذا التيار مواقف صريحة بالموافقة أو الرفض القاطع لإقامة دولة فلسطينية، بل يعتمد مقاربة مختلفة مفادها أن قيام الدولة الفلسطينية لا يمكن أن يتم إلا عبر مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، تقوم على تفاهمات وتنازلات ومقايضات (في ملفات الأرض والحدود وغيرها). بلغ هذا التيار ذروة حضوره في التسعينيات مع إسحاق رابين، الذي وقّع اتفاق أوسلو، غير أن حجمه اليوم تقلص إلى درجة كبيرة، بحيث أصبح تأثيره هامشيًا في الخارطة السياسية الإسرائيلية.

4- التيارات اليسارية وهي الصوت الغائب عن الساحة السياسية-الحزبية اليوم، بعد أن فقد حزب ميرتس تمثيله البرلماني بفشله في اجتياز نسبة الحسم قبل اندماجه مع حزب العمل. ومع ذلك، يبقى لهذا التيار حضور ملحوظ في المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية. لا يستند هذا التيار في موقفه إلى اعتراف صريح بـ"الحق الفلسطيني"، بل إلى اعتبارات تتعلق ببقاء إسرائيل نفسها. فهو يرى أن تفكيك الاحتلال وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة يشكلان شرطًا ضروريًا للحفاظ على يهودية الدولة والمشروع الصهيوني. وبحسب هذا المنطق، فإن استمرار الاحتلال يهدد إسرائيل بمصيرين محتملين: إما التحول إلى دولة أبارتهايد منبوذة عالميًا، أو الانزلاق إلى فشل ديمغرافي بين البحر والنهر يقوّض أسس المشروع الصهيوني ذاته.

ماذا حصل في إسرائيل بعد 7 أكتوبر؟

الرأي الدارج في إسرائيل اليوم هو أن اتفاق أوسلو قد فشل منذ عودة إيهود باراك من كامب ديفيد عام 2000 معلنًا: "لا يوجد شريك فلسطيني". ومنذ بداية حكومة نتنياهو الثانية عام 2009، شهد المشهد السياسي والاجتماعي والثقافي الإسرائيلي تحولات تكتونية دفعت الدولة بشكل حثيث ومتواصل نحو اليمين. بين عامي 2009 و2023، توسع الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية إلى درجة قد يصعب التراجع عنها فقط عبر المفاوضات (مما يترك خيارين: إما الى حرب لإجبار إسرائيل على انسحاب أو توفر ضغط دولي غربي فعال)، ما يجعل أي حديث عن دولة فلسطينية مجرد بلاغة فارغة ما لم يُؤخذ بالوقائع على الأرض.

بعد هجوم 7 أكتوبر، استثمرت إسرائيل في تداعياته عبر خطوتين أساسيتين:
أولاً، تمكين تيار المستوطنين حيث جرى تحويل مقاليد الحكم العسكري في الضفة الغربية إلى التيار الاستيطاني الأكثر تطرفًا، الذي سيطر منذ ذلك التاريخ على نحو 10٪ إضافية من مساحة الضفة، وأقام أكثر من 150 مستوطنة ومزرعة وبؤرة جديدة.
ثانياً، تشريع السيادة ورفض الدولة الفلسطينية حيث صوّت الكنيست في يوليو/تموز 2024 على رفض إقامة دولة فلسطينية، ثم في يوليو/تموز 2025 أقرّ أن الضفة الغربية هي "يهودا والسامرة"، داعيًا الحكومة إلى فرض السيادة الإسرائيلية الكاملة عليها.

ولكن ماذا بعد أن اعترفت دول غربية بالدولة الفلسطينية؟

أدانت الحكومة الإسرائيلية موجة الاعترافات الغربية الجديدة بدولة فلسطينية خلال 2024-2025، ووصفتها بأنها "مكافأة للإرهاب"، ملوّحة بخطوات ضمّ جديدة وردود دبلوماسية في الأمم المتحدة وعلى المستوى الثنائي. وأكد نتنياهو أن دولة فلسطينية "لن تُقام غرب نهر الأردن"، واعتبر أن اعترافات بريطانيا وكندا وأستراليا والبرتغال وغيرها تشجع العنف. في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر سبتمبر/أيلول 2025، وصف هذه الاعترافات بأنها "مخزية".

في الداخل الإسرائيلي، تصاعدت الدعوات داخل الائتلاف الحاكم نحو ضمّ أجزاء من الضفة الغربية، حيث دعا بتسلئيل سموتريتش إلى فرض السيادة الإسرائيلية وإزالة فكرة الدولة الفلسطينية من الأجندة السياسية. ورغم الانقسامات داخل الحكومة حول وتيرة التصعيد، بقي الموقف الرسمي موحداً في رفض حل الدولتين، مع تأكيد إسرائيل أن الاعترافات الغربية رمزية ولن تغيّر "الوقائع على الأرض".

تجد إسرائيل نفسها اليوم في مرحلة مراجعة عميقة لمكانتها على الساحة الدولية، إذ تتجه -وإن كان الطريق لا يزال طويلًا وغير محسوم- نحو موقع الدولة المنبوذة. في هذا السياق، تكتسب موجة اعترافات الدول الغربية بفلسطين أهمية خاصة، وتستدعي التدقيق في دوافعها: فهل تنطلق هذه الاعترافات من اعتراف حقيقي بالحق الفلسطيني، أم أنها مجرد خطوة تسويقية لامتصاص الاحتجاجات الداخلية والتغطية على التواطؤ في حرب الإبادة، خاصة وأن دولًا مثل بريطانيا وفرنسا وأستراليا وكندا ما تزال تحافظ على علاقات عسكرية متينة مع إسرائيل رغم الحرب؟

من جانبها، تدرس إسرائيل هذه الاعترافات وما قد يترتب عليها: هل ستُترجم إلى اعتبار غربي صريح بأن الاحتلال غير شرعي، مقرونًا بسياسات تدخلية مثل المقاطعة أو الملاحقة القضائية الدولية؟ أم أنها مجرد اعترافات مشروطة بشروط مستحيلة التحقق، مثل حصر التفاوض المباشر مع إسرائيل واستبعاد نصف المشهد السياسي الفلسطيني بما فيه حماس وفصائل المقاومة؟ أم أن هذه الدول قد تسعى إلى تعويض إسرائيل سياسيًا واقتصاديًا، عبر توسيع العلاقات معها مقابل قبولها بهذه الاعترافات؟
إنهاء البنية الاستعمارية ولا ضمان عودة اللاجئين أو تحقيق العدالة التاريخية. ومن دون هذه الشروط، سيظل الصراع مستمرًا بأشكال مختلفة.

الدور الأردني في الضفة الغربية:
قراءة تحليلية في ضوء تصوّرات الجيل الجديد

علي حجازي[1]

تُشكّل الضفة الغربية بؤرة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي منذ أكثر من نصف قرن، وهي ليست مجرد قضية فلسطينية داخلية أو ساحة مواجهة ثنائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بل فضاء جيوسياسي تتداخل فيه حسابات الأطراف الإقليمية والدولية، وعلى رأسها الأردن. بالنسبة لعمّان، لا تُختزل الضفة في بعدها الجغرافي كامتداد غربي على طول نهر الأردن، بل ترتبط بأبعاد تاريخية وديموغرافية وأمنية تجعل من استقرار الضفة جزءًا لا يتجزأ من استقرار المملكة. يكشف استطلاع الرأي[2] أجري من قبل معهد السياسة والمجتمع بين طلبة عدد من الجامعات الأردنية عن مواقف لافتة تجاه مستقبل الضفة الغربية ودور الأردن فيها، تعكس حالة من التحول في وعي الجيل الجديد، وتطرح أسئلة جوهرية حول مسارات السياسة الأردنية المقبلة. من الجدير بالذكر أن هذا الاستطلاع أجري على عينة ممثلة حوالي 900 طالباً وطالبة من ثماني جامعات حكومية وخاصة.

أظهر الاستطلاع مجموعة من النتائج اللافتة التي تكشف عن إدراكات الجيل الجديد تجاه الضفة الغربية والسياسة الأردنية والفلسطينية. ما يميّز هذه النتائج أن الأرقام ليست مجرد نسب جامدة، بل مؤشرات على تحولات نوعية في بنية الوعي السياسي لدى الشباب. فعندما يكشف الاستطلاع أن ما يقارب ثلاثة أرباع المستجيبين (74.9%) لا يرون أن حل الدولتين ممكن، لا يمكن الاكتفاء بتسجيل النسبة، بل ينبغي النظر إليها كأداة تكشف عن قطيعة معرفية وسياسية مع الخطاب التفاوضي التقليدي. هذه النتيجة، على المستوى الكمي، تتحول في المستوى النوعي إلى فرضية مفادها أن الإطار الذي حكم عملية السلام منذ ثلاثة عقود قد فقد شرعيته في نظر الجيل الجديد، وأن استمراره في الخطاب الرسمي الأردني لم يعد يتطابق مع الواقع الإدراكي لجمهور شاب ينظر إلى الوقائع الميدانية بعين واقعية. إنهم لا يرفضون الفكرة فقط، بل يعلنون عمليًا عن نهاية المرجعية التي شكلت أساس الدبلوماسية الإقليمية منذ أوسلو.

---

1 باحث أول في معهد السياسة والمجتمع، وهو عالم سياسة متخصص في السياسة المقارنة والأمن، وسياسات الهوية في الشرق الأوسط حصل على درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية.

2استطلاع للرأي: 92.6% من طلبة الجامعات الأردنية يعتبرون إسرائيل العدو الأول»، معهد السياسة والمجتمع، 6 تشرين الأول/أكتوبر 2025، شوهد في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2025، في:
https://shorturl.at/AqWju

في المقابل، لم يُترجم هذا الانهيار في الإيمان بالسلام إلى دعوات للانكفاء أو اللامبالاة، بل برز اتجاه واضح يدعو إلى توسيع دور الأردن في الضفة الغربية، حيث أيد أكثر من نصف المستجيبين (53.3%) فكرة أن يكون لعمّان حضور أكبر في تسوية النزاع بشكل مباشر. هذه النتيجة تعكس إدراكًا نوعيًا بأن الأردن لا يمكن أن يكون مجرد طرف مراقب، بل هو معني بشكل مباشر بمستقبل الضفة الغربية، سواء من حيث ارتباطاته التاريخية والديموغرافية أو من حيث وصايته على المقدسات في القدس. غير أن هذا الميل نحو التوسيع لم يكن مطلقًا، فقد أبدى نحو 38.2% رغبتهم في الاكتفاء بالنهج التقليدي الحذر الذي طالما اتسمت به السياسة الأردنية، بينما فضّل 5.4% الابتعاد كليًا عن تفاصيل الملف الفلسطيني. هذا التوزيع في المواقف يشير إلى أن الرأي العام الطلابي يدفع باتجاه انخراط محسوب، فيه دعم للحضور الأردني لكن مع وعي لحدود القوة الوطنية وحساسية التوازنات الداخلية والخارجية.

يكشف هذا الاستطلاع التحولات العميقة في إدراك الجيل الجديد. فهذه الفئة لا تكتفي بتبنّي مواقف عاطفية، بل تُظهر براغماتية واضحة في ربط الأرقام بسياق سياسي-استراتيجي أوسع. على سبيل المثال، إدراكهم أن أي توسع أردني سيصطدم حتماً بالسياسات الإسرائيلية يعكس وعياً استراتيجياً يتجاوز الواقع المباشر. فهم يعرفون أن إسرائيل، خصوصاً في ظل صعود اليمين المتطرف، تنظر بريبة إلى أي دور أردني يتجاوز حدود الوصاية على المقدسات، وأن مشاريع الضم تمضي في اتجاه مناقض تماماً لأي حضور أردني فعّال. هذه المعرفة النوعية تجعل من تأييدهم للتوسع ليس انفعالاً آنياً، بل تصوراً مدروساً لدور أردني ينبغي أن يُصاغ في حدود دقيقة تحفظ قدرة الدولة على المناورة.

في السياق نفسه، تكشف الأرقام المتعلقة بضعف الثقة في حل الدولتين وتأييد توسع الدور الأردني عن علاقة مباشرة بأزمة السلطة الفلسطينية. فالشباب الأردني يدرك أن ضعف السلطة وتآكل شرعيتها يفتح الباب أمام فراغ سياسي في الضفة، وأن الأردن سيكون مضطراً بحكم التاريخ والجغرافيا للانخراط فيه بشكل أو بآخر. النسبة الكبيرة المؤيدة لدور أردني أكبر يمكن قراءتها بوصفها إدراكاً لضرورة ملء هذا الفراغ بدور داعم لا بديل، شريك لا

وصي. وهذا التحليل يتجاوز العدد إلى فرضية ترى أن الجيل الجديد يستوعب أن انهيار السلطة الفلسطينية لن يترك الوضع على حاله، بل سيستدعي تدخلات إقليمية قد تضر بالمصالح الأردنية إن لم يكن لعمّان موقع فاعل فيها.

على صعيد آخر، وصف الطلبة إسرائيل كعدو شبه مطلق بنسبة وصلت الى 92.6%، والولايات المتحدة كعدو بأغلبية بنسبة وصلت الى 57.5%. يعكس هذا اتجاهاً هوياتياً يتجاوز السياسة إلى الهوية السياسية للشباب الأردني. هذا الجيل يبدو أنه يعرّف ذاته عبر موقع الأردن إلى جانب فلسطين وضد إسرائيل، ما يعني أن الهوية الوطنية الأردنية في المخيال الشبابي مرتبطة ارتباط وثيق بالقضية الفلسطينية وتقرأ هذه الأولويات في تشكل وعيها على حساب أي مصالح أخرى. كذلك، هذا يطرح مؤشراً أن جيل الشباب الأردني يعيد تعريف خريطته السياسية للعالم خارج الاصطفاف التقليدي "الغرب/الشرق". أي أن معيار الصداقة والعداوة لديهم لم يعد مرتبطاً بالتحالفات الدولية الرسمية، بل مرتبط بالموقف من فلسطين.

من ناحية أخرى، عندما يعتبر أكثر من 40% أن الصراع الإيراني-الإسرائيلي "صراع مصالح خارجية لا يعني الأردن مباشرة"، فهذا مؤشر أن الشباب أصبحوا يفكرون من منظور الأمن الإدراكي: أي أن ما لا يهدد الأردن بشكل مباشر لا ينبغي الانخراط فيه. هذا يفتح زاوية جديدة تقول إن الأجيال الجديدة تعيد صياغة مفهوم الأمن الوطني بشكل أكثر انتقائية وبراغماتية.

في ضوء هذه المعطيات، يمكن القول إن التصور الذي يحمله الجيل الجديد هو الأكثر أهمية، إذ يعبّر عن براغماتية واقعية بعيدة عن الأوهام والشعارات، وفي الوقت ذاته لا تستسلم لليأس أو الانكفاء. هذا الجيل لا ينخدع بالشعارات الكبرى ولا ينجرف وراء أوهام الحلول السريعة. إنه جيل فقد ثقته بالمسار التفاوضي لكنه لم يفقد إيمانه بضرورة الدور الأردني. يرى أن الانخراط مطلوب، لكنه يشدد على أن يكون محسوبًا ومتدرجًا. إنه يرفض أن يتحول الأردن إلى بديل عن القيادة الفلسطينية، لكنه يصر على ألا يترك فراغًا تستغله إسرائيل. هذه البراغماتية الواقعية لا تعني المساومة على الثوابت، بل تعني المزاوجة بين المبدأ والمصلحة، بين الالتزام الأخلاقي تجاه فلسطين والحذر الاستراتيجي لحماية الاستقرار الأردني. إن مجمل نتائج الاستطلاع توضح أن الضفة الغربية بالنسبة للأردن ليست ملفًا خارجيًا بل قضية وجودية ترتبط بأمنه وهويته ومكانته الإقليمية.

الاعتراف بالدولة الفلسطينية وآفاق العمل العربي المشترك

حسن جابر [1]

أعاد زخم الاعتراف الدولي المتتالي بالدولة الفلسطينية بدءًا بالموجة الأوروبية الأولى التي تصدرتها إسبانيا وإيرلندا والنرويج متبوعة بسلوفينيا منتصف 2024، وصولًا للزخم الكبير في 2025، والذي يمكن وصفه بإعادة صياغة لمشهد الشرعية المحيط بالقضية الفلسطينية، خاصة بعد سنوات شهدت فيها تراجعًا واضحًا بتأثيرها على الساحة الدولية، سواءً لتزاحم القضايا على سلم أجندة السياسة الدولية، أو لاستمرار حالة الانغلاق في مسارات المفاوضات والتسوية؛ وبعد موجة دولية ثانية شملت اعتراف المملكة المتحدة وكندا وأستراليا والبرتغال، باتت خريطة الاعتراف الدولي بفلسطين تتجاوز الـ150 دولة، وهو ما يمكن اعتباره نقطة تحول سياسية ودبلوماسية مهمة، إلا أنها تثير تساؤلات جادة حول جملة من القضايا لا سيما المتصلة بآفاق العمل العربي المشترك ما بعد الاعتراف الأخير، ومستقبله في ضوء الاستراتيجية الإسرائيلية منذ بدء الحرب على غزة.

بطبيعة الحال، فإن هذا التحوّل المدعوم بتوسيع حقوق دولة فلسطين التمثيلية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لا يُنهي الاحتلال الإسرائيلي فورًا، لكنه يخلق بيئة قانونية ودبلوماسية جديدة تعيد تعريف كلفة استمرار الوضع القائم على إسرائيل، وتفتح نافذة لاستعادة دور عربي مؤثر إذا ما تم التوافق بين عواصم القرار العربية المؤثرة، وعدم تفويت الفرصة المواتية المنبثقة عن زخم الاعتراف الدولي الأخير.

الاعتراف بدولة فلسطينية: حدود القوة المعيارية أمام القوة المادية

يكمن جوهر التحول الحالي عقب سلسلة الاعتراف الدولي في تنامي "القوة المعيارية" للقضية الفلسطينية، فالاعترافات المتزايدة، مقترنة بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي نزع الشرعية عن الوجود الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، مقرونًا بحراك الشوارع الغربية المؤيد والمتعاطف مع الشعب

---

[1] باحث ومحلل سياسي مختص بشؤون الشرق الأوسط، حاصل على درجة الماجستير في فض النزاعات من الجامعة الأردنية، ويُحضر لنيل درجة الماجستير في تخصص النظرية السياسية في جامعة يورك.

الفلسطيني؛ قد خلقت إجماعًا قانونيًا وأخلاقيًا يصعب تجاهله، فهذا الإجماع يمنح الدبلوماسية العربية والفلسطينية أدوات جديدة، كالقدرة على بناء تحالفات دبلوماسية أوسع في المحافل الدولية، ويرفع الكلف على إسرائيل أمام الرأي العام العالمي، ويوفر غطاء سياسي للدول والمنظمات الدولية لتبني سياسات أكثر حزمًا تجاه الاستيطان.

مع ذلك، فإن هذه القوة المعيارية تبقى محدودة وموضع اختبار، لا سيما في قدرتها على تغيير ميزان القوة المادية وتحديدًا العسكرية على أرض الواقع، فالسياسات الإسرائيلية لا تتحدد بالقرارات الأممية أو الآراء القانونية كما تواتر ذلك منذ أكثر من سبعة عقود؛ بل بالحقائق الديموغرافية والعسكرية والاقتصادية التي تفرضها على حيز الأرض الفلسطينية. ومن هنا يظهر التحدي الأول وهو قدرة إسرائيل على "تحييد" الضغط الدبلوماسي عبر الاستمرار في سياساتها التوسعية وينذر بذلك مشروع "E1" المعلن عنه مؤخرًا لقطع أوصال الضفة الغربية، إذ تدرك إسرائيل أن كلفة الاستمرار بالتوسع دوليًا لا تزال أقل من المكاسب الاستراتيجية التي تحققها على المدى الطويل.

جمود الصراع وتحدي الدور العربي الجماعي

إن الحديث عن دور عربي فاعل وموحد يصطدم بواقع معقد، والذي تشكّل على مدى عمر الصراع الذي لم يصل إلى تسوية أو حل، وحالة الجمود الطويلة هذه، وما أفرزته من تشاؤم بشأن جدوى المسارات التقليدية، أدت بالضرورة إلى تباين واضح في أولويات ومقاربات الدول العربية حول ماهية الدور الأمثل تجاه القضية الفلسطينية، وهو ما يمثل جوهر الإشكالية التي تحد وتقيد أي دور عربي جماعي فاعل.

إذ تجد دول الجوار المباشر، كالأردن ومصر، أن أولويتها القصوى تُحكمها ضرورات الأمن الوطني المباشر، حيث تعتبر القضية الفلسطينية جزءًا لا يتجزأ من استقرارها بحكم الترابط العضوي المباشر، مما يُحتم عليها إدارة توازنات حساسة محليًا أو على صعيد سياستها الخارجية. وعلى مسارٍ مختلف، تتبنى دول أخرى ذات ثقل إقليمي، كالمملكة العربية السعودية، مكانتها كأداة ضغط رئيسية، مشترطةً أي تقدم في مسار العلاقات الإقليمية بتحقيق إنجاز ملموس على المسار الفلسطيني، وهو ما يستند مباشرة للمبادرة العربية 2002.

أما قطر، فتتبنى دورًا مختلفًا وفريدًا يركز على الوساطة وإدارة الأزمات، كما تستثمر في قنواتها المفتوحة مع جميع الأطراف وتوظف نفوذها في غزة لتثبيت نفسها كوسيط لا غنى عنه في المفاوضات. وفي المقابل، يبرز مسار آخر، مدفوع بتقييم مفاده أن عقودًا من الإجماع العربي لم تُفضِ لنتائج ملموسة؛ فاختارت به دولًا عربية تبني مقاربة تعطي به الأولوية لبناء علاقات تستند إلى المصالح الاقتصادية والأمنية الإقليمية، على أمل أن تتيح هذه القنوات لإحداث تأثير على إسرائيل المدى الطويل.

وبينما تمتلك كل مقاربة عربية منطقها الخاص، فإن هذا التباين الجوهري في الأولويات يمنع تشكيل كتلة ضغط منسجمة، ويزيد من تعقيد المشهد تراجع الدور الفاعل للسلطة الفلسطينية واستمرار الانقسام الفلسطيني الداخلي، مما يجعل من الصعب بلورة استراتيجية عربية موحدة وفعالة قادرة على استثمار الزخم الدبلوماسي الدولي وتحويله إلى واقع سياسي على الأرض.

البيئة الدولية والسقف الزجاجي لمجلس الأمن

تُبت التجارب الدبلوماسية أن أي تحرك دبلوماسي فلسطيني أو عربي يصطدم بـ"سقف زجاجي" لا يمكن اختراقه بسهولة، ويتمثل بحق النقض "الفيتو" الأميركي في مجلس الأمن، فبينما يمكن لحشد الأصوات في الجمعية العامة أن يمنح دولة فلسطين حقوقًا رمزية وإجرائية، فإن العضوية الكاملة والقرارات الملزمة التي يمكن أن تفرض تغييرًا حقيقيًا (مثل نشر قوات حماية دولية أو فرض عقوبات) تبقى معطلة، لاسيما أن إسرائيل قد نجحت نتيجة للدعم الأميركي غير المشروط، في جعل مجلس الأمن منبرًا لإبطال مفعول أي ضغط دولي جاد تجاهها. بالتالي، فإن الاستراتيجية الإسرائيلية لا ترتكز فقط على فرض الحقائق على الأرض، بل أيضًا على ضمان استمرار الحماية الدبلوماسية في أعلى منظمة دولية.

بذلك، يتضح أن موجة الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية ليست خاتمة الطريق، بل هي نقطة انطلاق محتملة، لكن تحويلها إلى قوة دافعة لاستعادة دور عربي مؤثر يتطلب ما هو أكثر من الدبلوماسية المجردة، إذ يتطلب إعادة بناء توافق استراتيجي عربي مشترك يبدأ من إعادة تعريف مركزية القضية الفلسطينية،

ويُفضي لصياغة موقف عربي أكثر حذرًا وتماسكًا، وصولًا لتأسيس مرحلة جديدة من العمل العربي المشترك القائم على إعادة تقييم التهديدات، وينتج قدرة على ممارسة ضغط حقيقي ومنسق، ويُوصل في نهاية المطاف لتأسيس نمط من أنماط توازن القوى، والتي ستُنتج بدورها حالة استقرار في الإقليم. ويضاف لذلك، أهمية إيجاد سبل لتجاوز أو تحييد العقبات الهيكلية القائمة في مجلس الأمن، وطالما بقيت هذه التحديات الجذرية دون معالجة؛ فسيبقى الدور العربي متأرجحًا، وستبقى المكاسب الدبلوماسية في إطارها الرمزي، بعيدة عن إحداث التغيير المنشود على أرض الواقع.

وفيما يتعلق بتباين الأدوار العربية، فإن التقييم الموضوعي الذي تفرضه كل جولة تصعيد يؤكد حقيقتين راسختين: أولاهما أن القضية الفلسطينية ستبقى حجر الزاوية لأي سلام أو صراع في المنطقة، وأنه لا استقرار دائم دون حل عادل يضمن حقوق شعبها. وثانيهما، أن الأمن الإقليمي هو منظومة متكاملة لا يمكن تجزئتها أو تحقيقها عبر مسارات ثنائية ضيقة، بل يتطلب معالجة حقيقية وشاملة لجذور الصراع.

وأخيرًا، فلا يمكننا إغفال أن آفاق الدور العربي باتت محكومة بمتغيرات ميدانية متسارعة تفرض نفسها، فبينما كانت الجهود الدبلوماسية تتركز حول بلورة اتفاق لـ"اليوم التالي" في غزة، جاءت الضربة الإسرائيلية في الدوحة لتُلقي بظلالها على المشهد برمته. فهذا الاستهداف النوعي لعاصمة عربية تلعب دور الوسيط المحوري لم يقوض جهود التوصل لاتفاق فحسب، بل عمّق من انعدام الثقة تجاه النوايا الإسرائيلية، مما جعل فكرة التطبيع حتى المشروط، تبدو أكثر تعقيدًا.

التنسيق العربي-الدولي على صعيد القضية الفلسطينية:
سؤال الفاعلية وحدود القدرة

خالد الدباس [1]

قبل المضي قدمًا في الكتابة عن أي تنسيق عربي-عربي، أو عربي-دولي فيما يتعلق بالدولة الفلسطينية المزمع إنشاؤها، أو ما يسمى بحل الدولتين، لابد من التنويه الى جملة من المحاذير:

1. ضرورة عدم تحول الحديث عن مسألة "حل الدولتين" الى أفيون لتخدير الشعوب العربية، وأنظمتها من خلال تعزيز الدور الوظيفي لهذا المفهوم في التقليل من معاناة الفلسطينيين (في الداخل، والخارج) عبر تزويدهم بأوهام جميلة للتقليل من صعوبات الحياة التي أفرزتها الصهيونية بصورتها المتوحشة.
2. إن القبول بالحدود الدنيا من الأهداف، والرضا بطرح مفاهيم نظرية ليست من الواقع في شيء-كالاعتراف بالدولة الفلسطينية- يمثل تحولا خطيرا باعتبارها ليست الا تعبيراً عن زفرة الانسان المسحوق الذي يعتاش على قبوله بالمفاهيم النظرية.
3. ضرورة أن لا تتحول هذه الشعارات الى أيديولوجيا ووعي زائف لدعم المشروع الصهيوني عبر اكتسابه مزيداً من الوقت، وهو ما يعني اكتمال المشروع الصهيوني، وتصفية القضية الفلسطينية.

المشهد الإقليمي العربي قبيل طوفان الاقصى

يعاني النظام الإقليمي العربي أسوأ حالاته في وقتنا الراهن، ويتصف بغياب الدور الفاعل للدول العربية المحورية في الشأن الفلسطيني، كما تم تغيير أدوار اللاعبين وقواعد اللعبة السياسية في المنطقة فالدول الصغيرة أصبحت تؤدي أدوارا كبيرة، أما الدول العربية المحورية فقد أصبحت مهمشة. كما تم إخراج العديد من الدول العربية المحورية من الساحة الاقليمية نهائيا كالعراق وسوريا وليبيا والتي أصبحت ساحة للاحتراب الداخلي والفتنة الطائفية والمذهبية.

---

1 رئيس قسم الدراسات السياسية والدولية في جامعة اليرموك.

وتم تغيير النظم التقليدية وإعادة إنتاج نظم جديدة تتبنى خلق مصالح مشتركة مع الكيان الصهيوني عن طريق إعادة تشكيل بنية الصراع في المنطقة وتوجيهه وتبديل أطرافه وتغيير الأدوار المنوطة بكل طرف وإعادة تركيب مكونات الإقليم. فقد تم إثارة نزعة الأقليات والحرب الطائفية بين المسلمين (إسلام شيعي وإسلام سني وإسلام كردي). وقد صاحب انهيار النظام الإقليمي العربي، انقساما فلسطينيا ممثلا بالصراع الدائر بين السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وحركة حماس في غزة مما عقد المشهد الفلسطيني، وترك الباب مفتوحًا لتصاعد التوترات بينهما، وهو ما اضعف الموقف الفلسطيني داخليا وخارجيا.

هذا المشهد الإقليمي المتردي للحالة العربية، يتزامن مع الدعم الأمريكي المطلق للمشروع الصهيوني، وخاصة مع وصول ترامب الى السلطة في الولايات المتحدة الامريكية، والذي ابدى دعما منقطع النظير لرؤية نتينياهو الدينية والتي عبر عنها عنما تحدث عن إسرائيل الكبرى. وقد بلغت العنجهية اوجها عندما نجح الكيان الصهيوني في تدمير البنية العسكرية لحزب الله، وقتل قياداته، والذي تزامن مع انهيار النظام السوري، وتقليص النفوذ الإيراني في المنطقة، وتوجيه ضربة عسكرية لايران بدعم امريكي، وما تعرضت له دولة قطر من اعتداء عسكري سافر من قبل إسرائيل بهدف تصفية قيادات حماس في التاسع من سبتمبر/أيلول ،2025 ، علما أن دولة قطر ليست في حالة حرب مع اسرائيل، وهي تقوم بدور الوساطة بين إسرائيل وقادة المقاومة بشأن الحرب المستمرة على قطاع غزة منذ قرابة عامين.

ولذلك فقد تباينت مواقف الدول العربية في تعاملهم مع القضية الفلسطينية قبيل طوفان الاقصى، وانقسمت هذه المواقف الى عدة اتجاهات:

الاتجاه الأول. جعل من القضية الفلسطينية قضية محورية لاتها تمس امنه الوطني وتقع على خطوط التماس، ويمثل هذا الاتجاه الأردن.
الاتجاه الثاني. حاول أن ينأى بنفسه عن الصراع العربي- الإسرائيلي وعمل على تقديم مساعدات للجانب الفلسطيني دون أن يتدخل فعلياً في مجريات هذا الصراع.

الاتجاه الثالث. وتمثله مصر، إذ عملت على النأي بنفسها من الصراع العربي الإسرائيلي، وبدأت تقدم نفسها كوسيط وليس طرفا في الصراع.
الاتجاه الرابع. ويلعب دور الوسيط في مجريات هذا الصراع، وتمثل دولة قطر هذا الاتجاه.
الاتجاه الخامس. وهي الدول التي ارتأت التوقيع على اتفاقيات ابراهام ورأت في الكيان الصهيوني أمراً واقعاً، ولابد من التعامل معه.

وهناك اتجاهات أخرى متباينة ناتجة عن انشغال بعض الدول العربية بمشاكلها الداخلية (كالصومال، والسودان، العراق، سوريا)، أو بسبب البعد الجغرافي (تونس، المغرب، موريتانيا)، وان كانت معظم الدول العربية تؤكد إعلاميا على ضرورة حل الصراع العربي -الإسرائيلي عبر السلام العادل والدائم الذي لا يكون الا عبر حل الدولتين.

الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية وإعادة تمظهر الموقف العربي

ثلاثة أحداث جسام أسهمت في إعادة تنسيق الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية في الآونة الاخيرة، وهي:

- طوفان الأقصى (7/10/2023) الذي بات يشكل نقطة تحول تاريخية، إذ لعب دورا مهما في إعادة انتاج الصراع العربي- الإسرائيلي، واحياء القضية الفلسطينية على الصعيدين العربي، والدولي، وذلك نتيجة قيام الكيان الصهيوني بأعمال الابادة الوحشية بحق المدنيين في قطاع غزة.

- قيام إسرائيل بالاعتداء العسكري على دولة قطر بهدف تصفية قيادات حماس في التاسع من سبتمبر/أيلول ،2025 ، علما أن دولة قطر ليست في حالة حرب مع إسرائيل.

- الدعم الأمريكي المنقطع النظير للكيان الصهيوني، وتبني إدارة ترامب لطروحات اليمين الإسرائيلي المتطرف.

في المقابل ازداد عدد الدول غير العربية التي اعترفت بدولة فلسطين رسميا، وهو ما أسهم في تعزيز دور المجتمع الدولي في دعم حل الدولتين، باعتباره انسب الحلول لإنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. فقد عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى في مقر الأمم المتحدة بنيويورك بتاريخ 22 أيلول/سبتمبر 2025، تحت رئاسة كل من المملكة العربية السعودية وفرنسا، وخصص لمناقشة القضية الفلسطينية وسبل حلها بالطرق السلمية وتنفيذ حل الدولتين، ورحب باعتراف كلٍّ من أستراليا وبلجيكا وكندا ولوكسمبورغ ومالطا والبرتغال والمملكة المتحدة والدنمارك وأندورا وموناكو وسان مارينو، إلى جانب فرنسا، بدولة فلسطين، كما أُعلن ذلك رسميًا في الجمعية العامة للأمم المتحدة.، ليصبح عدد الدول المعترفة بدولة فلسطين 157 دولة من أصل 193 دولة عضو في الأمم المتحدة في المقابل، في الوقت الذي تواصل الولايات المتحدة تقديم دعمها المفرط لإسرائيل في القضية الفلسطينية.

الدلالات السياسية والقانونية للاعتراف الدولي

التوجه نحو الاعتراف بدولة فلسطين يحمل دلالات رمزية باعتباره بمثابة تغيير في قواعد اللعبة السياسة في الشرق الأوسط، حيث يتم وضع فلسطين وإسرائيل على قدم المساواة من حيث معاملتهما بموجب القانون الدولي، كما يعني إن فلسطين لديها كل المتطلبات اللازمة لكي تكون دولة شرعية وأن للشعب الفلسطيني حقاً أصيلاً في تقرير مصيره على أرضه، وقد وجدت الدولة من الناحية القانونية كمقدمة لإنشائها على ارض الواقع، فيما يزيد هذا الاعتراف من عزلة إسرائيل دبلوماسيا، حيث يمارس المجتمع الدولي ضغوطا قوية لوقف المجازر في غزة والعودة إلى مسار السلام الذي اساسه حل الدولتين.

إن الاعتراف الدولي المتزايد بدولة فلسطين يعزى إلى اعتبارات متعددة:

1. العوامل الانسانية. فقد أسفرت المذابح الجماعية التي ارتكبتها إسرائيل ضد سكان قطاع غزة عن كارثة إنسانية كبرى، وأثارت هذه الأوضاع المأساوية في القطاع غضبا واسعا ومظاهرات لدى الرأي العام الغربي، ولذلك فقد واجهت حكومات الدول الأوروبية ضغوطا كبيرة من جانب الرأي العام ، الامر الذي دفعها إلى اتخاذ موقف أكثر جلاء تجاه القضية الفلسطينية.

2- الانقسام الغربي حول إسرائيل خاصة ما يتعلق بالتصريحات اليمينية المتطرفة لرئيس الوزراء الإسرائيلي ورغبته في ضم الضفة الغربية وتهجير مزيد من الفلسطينيين، وضم أراض من دول الجوار، والاعتداء على دول الجوار عسكريا.

3- رغبة بعض الدول الأوروبية الاستقلال بقرارها السياسي بعيدا عن إدارة ترامب الذي أسهمت سياساته وقاراراته في تفكيك المنظومة الغربية وخاصة ما يتعلق بسياساته الحمائية، وطريقة تعاطيه مع الملف الاوكراني. فقد رغبت اسبانيا المحافظة على علاقات قوية الدول العربية، ومن شأن هذا الاعتراف أن يعزز مكانتها الدولية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويعمق علاقاتها مع العالم العربي.

4- يكتسب اعتراف بريطانيا بالدولة الفلسطينية أهمية تاريخية، لأنها الدولة التي مهدت لإنشاء الكيان الصهيوني وتقف مجموعة من الاعتبارات الى دفعت بريطانيا الى اصدار هذا الاعتراف، ومنها: عدم رضاها عن السياسات اليمينة المتطرفة التي يتبناها نتنياهو والتي قد تعرض المشروع الصهيوني برمته الى الخطر، ورسالة الى الرئيس الأمريكي ترامب مفادها بأن بريطانيا ستنحو منحا مستقلا عن الإدارة الامريكية، التي تدعم اليمين الإسرائيلي المتطرف، بسبب قيام ترامب بتهميش حلفاءه الأوروبيين في منطقة الشرق الأوسط، وانتهاجه سياسة مغايرة كليا لبريطانيا في الصراع الروسي- الاوكراني. كما الاعتراف البريطاني يمثل خطوة رمزية، لا تحمل مضمونا حقيقيا، بهدف التحايل على ضغوطات الرأي العام البريطاني، وحزب العمل الذي بدا مستاء من المجازر الصهيونية. ثم أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية لن يغير من الواقع في شيء، فقد غدت إسرائيل تملك من القوة ما تستطيع أن تحقق غاياتها، وأن مثل هذا القرار لن يؤثر على طموحاتها، كما ان هذا القرار قد بدا مشروطا بغياب أي دور مستقبلي لحماس في الدولة الفلسطينية، ولا يعفي الاعتراف البريطاني السلطة الفلسطينية من التزاماتها عبر قيامها بإصلاحات عميقة داخل مؤسسات السلطة.

يمكننا القول بأن فاعلية التنسيق العربي قد تثمر في استجلاب الدعم الدولي، وأنه لا يوجد مكانة مقدسة للجانب الصهيوني على المستوى الدولي، ويستطيع النظام السياسي الرسمي العربي تغيير قواعد اللعبة، لكن مع ضرورة التحذير من الخداع الاستراتيجي الذي تمارسه إدارة ترامب، بالتعاون مع إدارة نتنياهو من خلال طرح مبادرات وهمية-تحايلية قد تفرغ الجهد العربي والدولي المساند للقضية الفلسطينية من مضمونه.

دور المملكة العربية السعودية تجاه القضية الفلسطينية بعد "السابع من أكتوبر": الموقف الحالي والآفاق المستقبلية

بدر الماضي[1]

اعتبرت المملكة العربية السعودية القضية الفلسطينية تاريخيًّا قضية مركزية للتضامن العربي والإسلامي. وقد تقدمت المملكة وكجزءٍ من الجهد العربي الملتزم بتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة بمبادرة حظيت بمباركة عربية سميت "مبادرة السلام العربية" عام 2002، حيث أكدت الرياض رسميًّا على أن التطبيع مع إسرائيل وإقامة علاقات طبيعية مع دولة الكيان لا يمكن أن يتحقق إلا بعد التوصل إلى حلّ عادل للقضية الفلسطينية.

بعد عام 2017، حدث تحول مهم على أجندة السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، حيث اتجهت في السنوات الأخيرة نحو مزيد من البراغماتية والتنوع. إذ عكست المحادثات الخاصة بالتطبيع المحتمل مع إسرائيل قبل "السابع من أكتوبر" استعدادًا لإعطاء الأولوية للمصالح الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية. وقد اعتبرت إسرائيل التوجهات السعودية انتصارًا جديدًا لها لما تمثله المملكة من ثقل سياسي واقتصادي في السياسة العالمية. غير أن اندلاع الحرب في غزة أوقف هذا المسار، ووضع المملكة أمام اعتبارات جديدة لا يمكن تخطيها مما اضطرها لإعادة حساباتها لتجنب التكاليف المعنوية والسياسية في العالمين العربي والإسلامي.

الحرب على غزة والدور السعودي الجديد

أعادت أحداث السابع من أكتوبر في غزة وتداعياتها الإقليمية تشكيل المشهد السياسي في الشرق الأوسط والعالم، ولا سيما ذاك المتعلق بالقضية الفلسطينية والآثار المترتبة على مثل هذا النزاع الطويل. وقد واجهت المملكة العربية السعودية، بوصفها فاعلاً مركزيًّا في السياسة والدبلوماسية العربية، ضغوطًا متجددة

---

[1] أستاذ علم الاجتماع السياسي في الجامعة الألمانية الأردنية، والمستشار الأكاديمي لمعهد السياسة والمجتمع.

للتوفيق بين مسار التطبيع الناشئ مع إسرائيل، وعلاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، والتزامها التاريخي بالقضية الفلسطينية. لم يطل الأمر كثيرا، فقد حسمت المملكة موقفها سريعا من المسار التطبيعي مع إسرائيل، حيث أكدت السعودية أنه ليس من أولوياتها طالما إسرائيل مستمرة بسياساتها التوسعية والهادفة إلى ضرب أسس السلام والاستقرار في المنطقة. كل ذلك مدفوعًا بقدرة المملكة على ممارسة أدوار أكثر تأثيرًا في ظل إدارة الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترمب مقارنة مع إدارة الرئيس نفسه بين عامي 2016-2020.

وضعت المملكة العربية السعودية مجموعة من الأولويات التي يمكن أن تعمل عليها مع المحيط العربي والمجتمع الدولي لضرورة تخطي الأزمة الإنسانية والسياسية التي خلقتها الإجراءات الإسرائيلية والتعنت من قبل الحكومة الإسرائيلية بزعامة نتنياهو واليمين المتطرف. حيث برزت فكرة التموضع الدبلوماسي كهدف استراتيجي لصانع القرار السياسي السعودي في ظل العدوان الإسرائيلي على غزة والذي تجاوز الحدود.

أدانت الرياض علنًا العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة ودعت إلى وقف فوري لإطلاق النار. كما أعادت التأكيد على ضرورة حل الدولتين وفق القانون الدولي. أما في الجانب الإنساني فقد قدمت المملكة مساعدات إنسانية كبيرة إلى غزة، ودافعت عن جهود الإغاثة الدولية في كافة المحافل الدولية وبجهود مشتركة مع الدول المفتاحية بهذا الشأن مثل المملكة الأردنية الهاشمية وبعض الدول العربية الأخرى. كما سعت الرياض لاستخدام ما تملكه من نفوذ دبلوماسي في المحافل الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، لتسليط الضوء على معاناة الفلسطينيين.

البعد الإقليمي والدولي في السياسة الخارجية السعودية بعد السابع من أكتوبر

سعت المملكة العربية السعودية على ضبط الإيقاع السياسي تجاه ما تشهده المنطقة من تجاوزات وتحديات كبيرة من قبل دولة الاحتلال. وقد طورت تفاهمًا كبيرًا في هذا الشأن مع الدول المعنية مثل المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية.

وحرصت المملكة على التنسيق الكامل مع الدول المعنية من خلال المؤتمرات الدولية التي دعت إليها واللقاءات ذات الطابع الدولي والهادفة الى وضع حد لمأساة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. أما على المستوى الدولي، فقد سعت العربية السعودية إلى ممارسة ضغوط مباشرة على إسرائيل وبطريقة غير مباشرة على الولايات المتحدة الأمريكية منن خلال التنسيق مع فرنسا والدول الكبرى للاعتراف بالدولة الفلسطينية. وقد حققت السعودية إنجازًا واختراقًا كبيرًا في هذا الشأن حيث تجاوز عدد الدول التي اعترفت بفلسطين كدولة إلى أكثر من 150 دولة من أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما ساهمت المملكة مع دول مثل الأردن ومصر وقطر وتركيا وإندونيسيا وباكستان في تليين وتغير الموقف الأمريكي والمنحاز تمام للموقف الإسرائيلي من خلال الخطة التي أعلنها الرئيس الأمريكي والهادفة إلى وقف الحرب على قطاع غزة.

رؤية مستقبلية

على المدى الطويل، يُتوقع أن توازن السياسة السعودية بين البراغماتية والرمزية؛ من خلال الحفاظ على دورها القيادي في العالمين العربي والإسلامي، مع مواءمة ذلك مع رؤيتها الاستراتيجية الأوسع، بما في ذلك رؤية 2030. وهذا يتطلب هدوءًا واستقرارًا في منطقة الشرق الأوسط وسلام يمكن أن يؤسس إلى مزيد من التعاون بين دول المنطقة. أيضا من السيناريوهات المحتملة للدور السعودي، التزام رمزي مع ضبط استراتيجي تحافظ من خلاله المملكة على دعمها السياسي القوي للفلسطينيين وعلى انخراطها الإنساني، مع تجنب المواجهة المباشرة مع إسرائيل لان هذه المواجهة تعني المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الرسمي لدولة الاحتلال. كما ستبقي السعودية مسألة التطبيع معلقة حتى يتضح أفق سياسي أدنى للفلسطينيين مع مرونة منضبطة يمكن أن تعيد الرياض من خلالها الانخراط في محادثات التطبيع مع إسرائيل، لكن بشرط إحراز تقدم ملموس نحو إقامة الدولة الفلسطينية أو ضمان حقوق الفلسطينيين المنصوص عليها في القوانين الدولية مما يتيح ذلك للمملكة تحقيق مكاسب دبلوماسية من دون التخلي عن موقفها التاريخي.

الخاتمة

بعد السابع من أكتوبر، وجدت المملكة العربية السعودية نفسها أمام مفترق طرق حاسم. ففي حين أن التطبيع مع إسرائيل لم يعد خيارًا قابلًا للتطبيق سياسيًّا على المدى القصير، تظل الرياض حذرة في عدم تعريض شراكاتها الاستراتيجية أو أجندتها الإصلاحية الداخلية للخطر. من المرجح أن يتسم دورها المستقبلي بالقيادة الرمزية والدبلوماسية البراغماتية والانخراط المشروط، في محاولة للحفاظ على شرعيتها العربية والإسلامية، مع التكيف مع نظام إقليمي سريع التغير. كما أن الرياض ستسعى دائمًا إلى تجنب الدخول في صراعات أو مناكفات مباشرة يمكن أن تؤدي إلى التأثير على دورها التوافقي في الإقليم والساحة الدولية مع الحفاظ على دعم مباشر لدول بعينها منخرطة في القضية الفلسطينية لتجنب اللوم والاستهداف المباشر لسياسات المملكة في البعدين الإقليمي والدولي.

أثر الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية على مشاريع الاستيطان:
أداة سياسية في مواجهة الاستيطان

أمير داود [1]

شهدت الساحة الدولية خلال العامين الأخيرين تزايداً ملحوظاً في اعتراف دول العالم بالدولة الفلسطينية، سواء عبر بيانات رسمية أو قرارات برلمانية أو مواقف حكومية داعمة. هذا التطور السياسي والدبلوماسي يفتح الباب أمام قراءة معمقة لمدى تأثيره على مشاريع الاستيطان الإسرائيلية، وفي الوقت ذاته يفرض على الفلسطينيين مسؤولية التقاط اللحظة التاريخية وتحويلها إلى أدوات فعلية في ميدان السياسة والقانون والمجتمع.

يمثل الاستيطان الاستعماري في الضفة الغربية والقدس الشرقية العائق الأكبر أمام إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، يكمن جوهر كل هذا بالبناء المتسارع داخل المستوطنات وخارجها ومصادرة الأراضي وفرض قوانين جديدة تمس جوهر الأرض الفلسطينية وآخرها إقرار مخطط القدس شرق أو مخطط E1 بما يترتب عليها من تداعيات على تواصل الكتلة الجغرافية الفلسطينية؛ فمنذ عقود، تسعى إسرائيل لفرض وقائع ديموغرافية وجغرافية تجعل من أي حل سياسي شبه مستحيل. غير أن الاعترافات الدولية المتزايدة بالدولة الفلسطينية ترسخ تناقضاً صارخاً بين الشرعية الدولية من جهة والممارسات الإسرائيلية من جهة أخرى، فكلما توسع نطاق الاعترافات -خاصة الغربية- ازداد عزل إسرائيل سياسياً وأخلاقياً، وبرز الطابع غير الشرعي للاستيطان باعتباره جريمة حرب وفق القانون الدولي الإنساني.

ومع إدراكنا أن هذه الاعترافات لا توقف الجرافات الإسرائيلية فوراً، إلا أنها بالطبع تضعف القدرة الإسرائيلية على تسويق مشاريعها الاستيطانية في المحافل الدولية، وتفتح الطريق أمام آليات ضغط سياسي واقتصادي وقانوني. وبالتالي يصبح الاعتراف في واحد من أشكاله أداة لتقويض الرواية الإسرائيلية التي تقول إن الأرض "متنازع عليها" وليست أرضاً محتلة.

1باحث في مجال الاستيطان ويعمل مديراً عاماً للتوثيق والنشر في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان.

التقط الفلسطيني هذا التحول باعتباره نقلة مهمة، وإن كانت بطيئة، في المزاج الدولي، في إطار الإشارة إلى أن الموجة الأخيرة من الاعترافات لم تأتِ من فراغ، بل جاءت في سياق إقليمي ودولي متغير. فصدمة العالم أمام صورة الإبادة الجماعية في قطاع غزة وتصاعد الاستيطان بوتيرة غير مسبوقة بعد "السابع من أكتوبر" 2023، وما رافقه من توسع في البؤر الاستيطانية وشرعنة عشرات المواقع، دفع العديد من الدول إلى إعادة النظر في مواقفها. إذ لم يعد مقبولاً لدى عواصم عدة أن تبقى إسرائيل تواصل إجراءاتها الإبادية والتوسع دون كلفة سياسية، خصوصاً في ظل استمرار معاناة الفلسطينيين وتآكل حل الدولتين بقصدية غير مسبوقة من طرف إسرائيل.

أظهر هذا التحول أن جزءاً من المجتمع الدولي بات يرى أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية لم يعد خياراً رمزياً، بل أداة ضرورية لحماية إمكانية الحل السياسي قبل فوات الأوان. أي أن الاعتراف بات يُقرأ كخطوة وقائية ضد الاستيطان، أكثر من كونه مجرد إعلان تضامني.

من الناحية القانونية، يمكن للقيادة الفلسطينية أن تستخدم الاعترافات الجديدة لتعزيز ملفاتها أمام المؤسسات القضائية الدولية مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. فوجود عدد متزايد من الدول المعترفة يعطي زخماً إضافياً للادعاء الفلسطيني بأن الاستيطان يُقوّض السيادة الفلسطينية المعترف بها، ويجعل من ملاحقة الاستيطان ومحاسبة مرتكبيه قضية دولية لا تخص الفلسطينيين وحدهم.

كما أن هذه الاعترافات تخلق أرضية قانونية لإبرام اتفاقيات ثنائية في مجالات عدة (الاقتصاد، الثقافة، التعليم) باعتبار فلسطين دولة كاملة العضوية، وهو ما يعزز من واقعيتها السياسية والقانونية في مواجهة المشاريع الإسرائيلية.

لا يمكن تجاهل أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية يضع إسرائيل تحت ضغط دبلوماسي متزايد. كل دولة تعترف، تعني سفارة محتملة لفلسطين، وتعني تصويتاً داعماً في المحافل الدولية. ومع تراكم هذه الاعترافات، يتعزز الموقف الفلسطيني في الأمم المتحدة وفي المنظمات المتخصصة، الأمر الذي يحدّ من قدرة إسرائيل على تمرير روايتها بشأن الاستيطان أو تعطيل القرارات الدولية ضده.

إضافةً إلى ذلك، يمكن لهذا الاعتراف أن يمهّد لخطوات اقتصادية مثل مقاطعة منتجات المستوطنات أو فرض وسم خاص بها في الأسواق العالمية. هذه الإجراءات، وإن بدت صغيرة، إلا أنها تحمل أثراً تراكميًا يضعف قدرة المستوطنات على الاستمرار ويجعل الاستثمار فيها عبئاً على الشركات الدولية.
وفي إطار السؤال المركزي: كيف يلتقط الفلسطيني اللحظة؟ فمن المهم الإشارة إلى أن الاعترافات الدولية لا تتحول تلقائياً إلى إنجازات على الأرض ما لم يمتلك الفلسطيني استراتيجية واضحة لالتقاط اللحظة، والتي يمكن تلخيص المطلوب في عدة مسارات:

التوحيد السياسي والمؤسسي: لا بد من استثمار هذه الاعترافات في إعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني، عبر إنهاء الانقسام وبناء مؤسسات قادرة على ترجمة الدعم الدولي إلى واقع ملموس، والاعتراف بالدولة يحتاج إلى دولة فعلية ذات مؤسسات موحدة وقادرة.

تفعيل الدبلوماسية النشطة: يجب ألا يقتصر الأمر على استقبال الاعترافات، بل العمل مع هذه الدول لتشكيل كتل ضغط داخل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي ومنظمات أخرى، بحيث تتحول الاعترافات إلى سياسات عملية ضد الاستيطان.

استخدام الأدوات القانونية: البناء على هذه الاعترافات في المحاكم الدولية، وتقديم ملفات تفصيلية عن الاستيطان باعتباره اعتداءً على سيادة دولة معترف بها، لا مجرد خرق لحقوق سكان تحت الاحتلال.

التعبئة الشعبية والإعلامية: من المهم أن يرى العالمُ الفلسطينيَّ يستخدم هذه الاعترافات لتعزيز صموده، من خلال بناء مبادرات مجتمعية، وتطوير الإعلام الفلسطيني الناطق بلغات أجنبية لتسليط الضوء على أثر الاستيطان وارتباطه بحق تقرير المصير.

تعزيز العلاقات الثنائية: استثمار الاعترافات في اتفاقيات تعاون مباشرة، وهو ما يمنح الاعتراف أبعاداً عملية ويُصعّب على إسرائيل عزله أو تحييده.

مرة أخرى، لا يمكن للاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية أن يوقف الاستيطان فوراً، لكنه يشكل أداة استراتيجية لإضعافه على المدى الطويل. هو بمثابة ورقة قوة إضافية في يد الفلسطينيين، شريطة أن نحسن استثمارها بذكاء سياسي ووحدة داخلية، وأن نحولها إلى مشاريع قانونية ودبلوماسية واقتصادية تعزز مكانة فلسطين وتفرض كلفة حقيقية على استمرار الاحتلال.

وبالنظر إلى استثنائية اللحظة الحالية إلا أنها وبالتوازي تمضي إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في فرض وقائع ميدانية عبر الاستيطان، لكن العالم في المقابل يرفع منسوب الاعتراف بفلسطين كدولة. بين هذين المسارين تقع مسؤولية الفلسطيني: إما أن يحوّل الاعتراف إلى محطة مفصلية تقيّد يد الاحتلال، أو يتركه يتبدد كفرصة أخرى ضائعة. الخيار ما زال مفتوحاً، لكنه يتطلب إرادة سياسية جامعة وإبداعاً في استثمار اللحظة التاريخية.

الاعتراف بالدولة الفلسطينية والانعكاسات المحتملة على مسار المفاوضات والحرب على غزة

نظام بركات[1]

هناك مقولة مشهورة تقول: (إذا أردت أن تحدثني عليك تحديد أو تعريف مصطلحاتك)، وانطلاقًا من هذا المبدأ سنبدأ أولًا بتعريف مفهوم الدولة ومفهوم الاعتراف بها، يتبع ذلك لمحة تاريخية عن تطور فكرة وواقع الدولة الفلسطينية عبر التاريخ الحديث وصولًا إلى المرحلة المعاصرة.

ثم ننتقل لدراسة أسباب ودوافع التحول في المواقف الدولية نحو الاعتراف بحل الدولتين والاعتراف بالدولة الفلسطينية، وبعدها يتضمن تحليل النتائج المترتبة على عملية الاعتراف وتاثيرها على مسار الحرب والمفاوضات، وأخيرًا خاتمة وتوصيات.

مفهوم الدولة

تعرف الدولة بأنها كيان سياسي يتألف من مجموعة الأفراد الذين يقيمون بصفة دائمة على إقليم محدد وتحكمهم سلطة تتمتع بالسيادة على إقليمها وشعبها، وبعدها يظهر موضوع الاعتراف بالدولة، فهو عنصر مكمل للدولة ولكنه ليس منشئًا لها.

وبالتالي فإن أركان الدولة الأساسية تتمثل في أربعة عناصر هي:

1. الشعب: وهم المواطنون الذين يحملون جنسية الدولة.
2. الإقليم: ويقصد به الأرض والمياه الإقليمية وسماء الإقليم.
3. السلطة أو الحكومة: المسؤولة عن تنظيم الدولة وتشمل السلطات الثلاث: التنفيذية، التشريعية، والقضائية.

1رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك سابقاً،له العديد من المؤلفات والأبحاث والدراسات عن الحياة السياسية في إسرائيل، وعن الديمقراطية وحقوق الإنسان والأحزاب السياسية.

4. السيادة: ويقصد بها الاستقلال، وتعني أنها لا تعترف بسلطة أعلى منها وقدرتها على فرض إرادتها على إقليمها وشعبها.
والعناصر الأربعة ضرورية لوجود الدولة، وإن غياب أي عنصر من هذه العناصر الأربعة يفقدها مفهوم الدولة.
5. وهناك عنصر خامس للدولة وهو الاعتراف الدولي، لكن ليس أساسيًا من أركان قيام الدولة الجديدة، فهو ليس عنصر منشئًا للدولة، وإنما هو من القواعد المقررة والكاشفة لوجود الدولة.

مفهوم الاعتراف بالدولة

يعني مفهوم الاعتراف بالدولة من المجتمع الدولي الاعتراف بسيادة الدولة وممارسة حكوماتها، مما يسهل قيام الدولة بوظائفها بسهولة من خلال إضفاء الشخصية القانونية للكيان السياسي وإعطائها الحق بالانتماء للمجتمع الدولي، والاعتراف بالدولة يبقى قائمًا مع تغير الحكومة فيها.

أما الاعتراف بالحكومة الجديدة فهو يعبر عن رغبة الدول في إقامة علاقات رسمية مع هذه الدولة والتعامل معها.
وقد يكون الاعتراف بالدول بصورة فردية، حيث تعلن دولة اعترافها بدولة أخرى وإقامة علاقات دبلوماسية معها، وقد يكون الاعتراف بصورة جماعية من خلال السماح للدول الجديدة بالانضمام للمنظمات الإقليمية والدولية.

تطور فكرة الدولة الفلسطينية.

عاشت فلسطين، كبقية أقطار الوطن العربي، تحت حكم الدولة العربية منذ الفتح الإسلامي للقدس، ومر على حكمها عدة حكومات بدءًا من الخلفاء الراشدين إلى الحكم الأموي، ثم العباسي، وحكم بعض الحكومات العربية في مرحلة تشتت الحكومات العربية مثل حكم الفاطميين والمماليك والحكم الأيوبي وغيرهم، إلى أن جاءت الخلافة العثمانية التي حكمت بلاد الشام ومنها فلسطين لمدة تزيد عن 400 سنة، انتهت بخضوع فلسطين للانتداب البريطاني.

وهذا يثبت بأن فلسطين كانت جزءًا أو إقليمًا من دولة عربية أو إسلامية أكبر، مما يدحض الادعاء الإسرائيلي بأنه لم يكن هناك دولة فلسطينية عبر التاريخ، وهذا كان حال معظم الدول العربية الأخرى.

وتعود بدايات الاعتراف بالكيان الفلسطيني بصورة مستقلة إلى قرار الأمم المتحدة رقم 181 لتقسيم فلسطين التاريخية سنة 1947 إلى دولتين: الأولى دولة يهودية تسيطر على 56% من أرض فلسطين، والثانية دولة عربية تسيطر على 43% من أرض فلسطين، وتكون القدس بمساحة 1% من أرض فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة.

وقد رفض العرب قرار التقسيم لأنه أعطى اليهود الجزء الأكبر من الأراضي الفلسطينية بينما لم يملك اليهود حتى ذلك التاريخ إلا 5% من الأرض، كما أن عدد السكان الفلسطينيين كان يمثل ثلثي السكان في تلك الفترة. ولقد اسفرت الحرب العربية الإسرائيلية عن احتلال إسرائيل 77% من ارض فلسطين التاريخية وبقي للعرب 23% فقط من ارض فلسطين.

وبعد حرب 1948 حاولت بعض القيادات الفلسطينية الإعلان عن حكومة عموم فلسطين في غزة بقيادة أحمد حلمي عبد الباقي، ورأس المجلس الوطني في تلك الحكومة الحاج محمد أمين الحسيني، وقد تبنت الجامعة العربية مشروع هذه الحكومة ردًا على إعلان اليهود إنشاء دولة إسرائيل، ولكن جهود حكومة عموم فلسطين فشلت بعد قيام مصر باخضاع قطاع غزة للحكم العسكري وتعيين رئيسها مندوبًا لفلسطين في جامعة الدول العربية.

وبالمقابل تم إعلان وحدة الضفتين في مؤتمر اريحا سنة 1949 المكونة من دولة شرق الأردن والضفة الغربية بما فيها القدس، التي استطاع الجيش الأردني حمايتها من الاحتلال الإسرائيلي، واندمج الشعب الفلسطيني والأردني في دولة واحدة متساويين في الحقوق والواجبات.
وفي سنة 1965 وبناءً على قرار مؤتمر القمةالعربي في القاهرة تم الإعلان عن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للشعب الفلسطيني، وعملت على إنشاء مؤسسات لها مثل المجلس الوطني الفلسطيني ليمثل كافة الجاليات

الفلسطينية في داخل فلسطين وخارجها، كما تم إنشاء جيش التحرير الفلسطيني وغيرها من المؤسسات، وكانت المنظمة تحت قيادة أحمد الشقيري.

وفي عام 1974 اعترفت الأمم المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفة مراقب غير عضو، وفي مؤتمر القمة العربي في الرباط سنة 1974 تمت موافقة الجامعة العربية على قرار ينص على أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وفي سنة 1988 أعلن قيادة منظمة التحرير برئاسة ياسر عرفات وثيقة الاستقلال من خلال اجتماع القيادة في الجزائر، وقد أعلن عن قيام دولة فلسطين على الأراضي المحتلة سنة 1967، مما يعني التخلي عن المطالبة بتحرير فلسطين كاملة.

وقد تبع هذا الإعلان اعتراف عدد كبير من الدول بدولة فلسطين، خاصة في إفريقيا وآسيا، ويصل عددها إلى 94 دولة.
وفي سنة 2012 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار الاعتراف بفلسطين بصفة عضو مراقب، مما أتاح للمنظمة الاشتراك في بعض المنظمات الدولية مثل اليونسكو ومحكمة الجنايات الدولية وغيرها.

وبعد موجة الاعترافات الأخيرة بالدولة الفلسطينية سنة 2025، وصل عدد الدول المعترفة بفلسطين إلى 150 دولة من أصل 193 دولة حسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2025، مما جعل عدد هذه الدول يزيد عن 78% من الأعضاء، منها أربع دول دائمة العضوية في مجلس الأمن هي: فرنسا، بريطانيا، الصين، وروسيا.

أسباب ودوافع التحول في المواقف الدولية نحو الاعتراف بحل الدولتين والاعتراف بالدولة الفلسطينية (Inputs)

1. على المستوى الدولي، بدأ التحول في الرأي العام العالمي، خاصة في أوروبا، ضد السياسات الإسرائيلية في المناطق المحتلة، حيث شهدت الجامعات والشوارع في أمريكا وأوروبا مظاهرات وحركات احتجاج، مما أثر على المواقف الحكومية في كثير من دول العالم في ظل زخم البث الإعلامي في هذا المجال وظهور وسائل إعلام خارج سيطرة الرأسمالية اليهودية مثل السوشيال ميديا.
2. جاءت حرب الإبادة الجماعية وعمليات التجويع ومنع وصول المساعدات وغيرها من الممارسات الإسرائيلية لتلقي بظلالها على إحراج الحكومات الغربية التي تطالب بحقوق الإنسان.مما أدى لتغير مواقفها من إسرائيل والحرب على غزة
3. رأت كثير من الدول أن الاعتراف الدولي بفلسطين لن يتطور إلى اتخاذ إجراءات تمنع إسرائيل من استمرار سياستها، وهذا سهل على هذه الدول اتخاذ قرارات الاعتراف لأنه لن ينتج عنها أي مطالب لوقف الحرب أو التزامات أخرى نحو إسرائيل أو العرب.
4. لقد كان المشهد الفلسطيني وما ظهر من صمود الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال وتمسكه بأرضه ورفض التهجير، مما يستدعي من المجتمع الدولي السعي للوصول إلى حلول سلمية لوقف التعنت الإسرائيلي من خلال السعي لتحقيق تسويات سياسية تحد من انزلاق منطقة الشرق الاوسط إلى أعمال العنف وعدم الاستقرار، مما يؤثر على السلم العالمي.

النتائج المترتبة على عملية الاعتراف مخرجات عملية الاعتراف في حل الدولتين والدولة الفلسطينية (Outputs)

1. أدت عملية الاعتراف بالدولة الفلسطينية إلى زيادة الاهتمام الدولي، خاصة في أوروبا، بضرورة تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، خاصة في غزة، ووقف دعم إسرائيل بالسلاح والتبادل التجاري الكبير معها.

2. يمثل الاعتراف الدولي الفلسطيني ورقة معنوية بيد الجانب الفلسطيني والعربي لمواجهة إسرائيل في المحافل الدولية ومحاولة عزلها كدولة عنصرية.

3. سوف يؤدي توسيع دائرة التأييد للقضية الفلسطينية وزيادة عدد الدول المعترفة بالدولة الفلسطينية إلى تحولات رئيسية على مستوى القضية الفلسطينية، وما يترتب عليها من جوانب قانونية وأمنية بخصوص التسوية السياسية في المنطقة مستقبلاً .

4. إن إقرار الدول بالاعتراف بالدولة الفلسطينية ذات السيادة يعني ضمنيًا رفض الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وأن الشعب الفلسطيني هو أحد ضحايا هذا الاستعمار والاستيطان الذي يمارس الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، مما يعزز وجود واقع سياسي جديد في المنطقة يقر بشرعية المطالب الفلسطينية بالاستقلال وتقرير المصير.

5. هناك من يرى أن ازدياد عملية الاعتراف بالدولة الفلسطينية والرد الإسرائيلي عليها سيؤدي إلى توسع النظرة السلبية لإسرائيل باعتبارها تشكل خطرًا على السلام العالمي ومثالًا للدولة التي لا تلتزم بالقوانين الدولية والاعتبارات الإنسانية.

6. إن عمليات الاعتراف بالدولة الفلسطينية سوف تزيد إسرائيل من سياسات التهجير القسري للدول المجاورة مثل مصر والأردن، وهو ما يعتبر تهديدًا قوميًّا لهاتين الدولتين واستقرارهما.

7. سوف تعمل إسرائيل على إلغاء مقومات الدولة الفلسطينية من خلال زيادة الاستيطان في الأراضي المحتلة سنة 1967، وكذلك السيطرة على المواقع الحيوية مثل غور الأردن وعلى مصادر المياه والبنية التحتية ومحاولة تفتيت الاراضي المجتلة من خلال بناء جدار الفصل العنصري وإقامة الحواجز بين المدن في الضفة الغربية وعزلها عن مدينة القدس مما يقوض عناصر الدولة الفلسطينية.

8.ستعمل إسرائيل على زيادة الجهد الدبلوماسي لمنع متابعة قرار الاعتراف بالدولة الفلسطينية بإجراءات على المستوى العملي، استنادًا إلى سياسة ترامب المؤيد الأكبر لإسرائيل، للحيلولة دون الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وكذلك اعتماد إجراءات عقابية ومقاطعة اقتصادية لإسرائيل ,

9.اتخاذ إسرائيل مجموعة من السياسات لإعادة صياغة الجغرافيا والديموغرافيا في المنطقة، من خلال التوسع لتحقيق حلم إسرائيل الكبرى، من خلال إصدار مجموعة من القوانين مثل قانون يهودية الدولة، وتصديق الكنيست على عدم قيام دولة فلسطينية، والعمل على تحقيق التطبيع مع الدول العربية لتقليل العداء للوجود الإسرائيلي وفتح مجالات للتعاون مع هذه الدول.

10. أظهرت القيادات الحاكمة في إسرائيل رفضًا كاملًا وإدانة لعمليات الاعتراض على الدولة الفلسطينية، باعتبارها عقبة أمام الوصول إلى تسوية سياسية في المنطقة، وأنها بمثابة مكافأة لحماس على عدوانها على إسرائيل كما يقولون.

نماذج من هذه التصريحات وردود الأفعال الإسرائيلية:

- طالب نتنياهو الشعب الإسرائيلي بالتوحد والاعتماد على النفس بعد تخلي بعض الدول عن تأييدها لإسرائيل، وقال إنه على إسرائيل قبول حياة التقشف واقتصاد الحرب للصمود أمام الضغوط الدولية.

- دعا بتسلئيل سموتريتش، وزير المالية في حكومة نتنياهو، والذي يمثل القوة الدينية في إسرائيل، بضرورة فرض السيادة الإسرائيلية الكاملة على الضفة الغربية بغض النظر عن القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومواقف الدول الأخرى، فما يجري على أرض الواقع هو الذي يحدد مصير المنطقة.

- طالب بن غفير، وزير الأمن الداخلي لإسرائيل، بسحق حماس وضم الضفة الغربية فورًا وتصفيه السلطة الفلسطينية.

- جدعون ليفي المنتمي للمؤسسة الاعلامية، يرى أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية يمثل مكافأة لإسرائيل، لأن هذا الاعتراف جاء بديلاً عن العقوبات والمقاطعة، وأكد أن إسرائيل ستواجه عزلة دولية لمواقفها المتطرفة ضد الشعب الفلسطيني.

- ظهرت تيارات جديدة في إسرائيل تتنبأ بزيادة الضغوط على إسرائيل بعد موجة الاعترافات بدولة فلسطين، مما يدعو إلى إمكانية تراجع دور إسرائيل نتيجة الأزمات المالية التي ستعاني منها إسرائيل نتيجة سياسات المقاطعة العالمية وزيادة الانقسام الداخلي وفشل المؤسسة العسكرية في تحقيق الانتصار في قطاع غزة.مما يهدد مصير إسرائيل ويهدد بزوالها.

وبالمقابل ظهرت ردود فعل عربية متعددة بخصوص عمليات الاعتراف بالدولة الفلسطينية :

- برزت مؤخرا مواقف عربية وفلسطينية تحذر من الاعتماد على قرارات الاعتراف بالدولة الفلسطينية لان هذه القرارات عملية رمزية وفارغة ولن تؤثر على ارض الواقع وقد تلعب دورا في صرف النظر عن التحرك المطلوب لانصاف الشعب الفلسطيني ووقف الحرب على غزة وعمليات الإبادة التي تحصل هناك.

- أبدت كثير من الدول والشعوب العربية تأييدها لقرارات الاعتراف بالدولة الفلسطينية واعتبار ذلك نجاح للديبلوماسية العربية وان ذلك يؤشر الى اتجاه عالمي لنصرة الحقوق الفلسطينية.

- رأت بعض الدول العربية ان عملية الاعتراف يالدولة الفلسطينية في حدود سنة 1967 يعد تراجعا عن الحقوق التاريخية للعرب في كل فلسطين وكذلك تخليا عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

- من وجهة نظر الشعب الفلسطيني ومنظمات المقاومة ترى ان الاعتراف بالدولة الفلسطينية سيقى حبرا على ورق ما دامت إسرائيل تمارس الإبادة الجماعية وتمنع هذا الشعب من ابسط حقوقه في الحياة استنادا الى الدعم الأمريكي وعجز المجتمع الدولي من الضغط على إسرائيل واكتفاء الدول العربية والإسلامية ببيانات الشجب والاستنكار للاعتداءات الإسرائيلية وممارسات إسرائيل العنصرية والتهديد بالتوسع لاقامة دولة إسرائيل الكبرى في ظل حكومات اليمين الديني المتطرف.

الخاتمة

إن عملية الاعتراف بحل الدولتين والاعتراف بالدولة الفلسطينية ما زالت عملية غامضة، تفتقر إلى إجراءات لتطبيق ذلك على أرض الواقع. فما هي حدود الدولة ومصير سكانها وعلاقتها بالاستيطان؟ وما هو مصير القدس؟ وما هي طبيعة السلطة التي ستحكمها في ظل الانقسام القائم بين سلطة الضفة الغربية وسلطة غزة؟

إن عملية نقل الاعتراف إلى أرض الواقع ما زالت بعيدة المنال، لأن الطرف الإسرائيلي المدعوم أمريكيًا ما زال مصراً على عدم التراجع عن مطالبه التي تدعو لتدمير حماس والبنية العسكرية في قطاع غزة، ومواصلة الاستيطان، وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني ورفض عودة اللاجئين وكذلك رفض تمتع الدولة الفلسطينية بالسيادة على ارضها وشعبها.مما يفقدها اهم مقومات الدولة ،وفي الختام يمكن القول بان الاعتراف بالدولة الفلسطينية بحاجة الى توحيد كل الجهود الفلسطينية والعربية لضمان الضغط على الطرف الأمريكي والذي اثبتت الوقائع والمعطيات الاخيرة التي ظهرت عقب خطة ترامب لتسوية الأوضاع في قطاع غزة بأن الولايات المتحدة الامريكية هي القادرة على السماح بانشاء الدولة الفلسطينية او منع قيامها من خلال استخدام حق الفيتو ضد أي قرار من مجلس الأمن اللازم لقبول أي دولة كاملة السيادة عضوا في الأمم المتحدة وكذلك منع اعادة احتلالها من قبل اسرائيل.

التوصيات

1. مطلوب على المستوى الفلسطيني إعادة بناء السلطة الفلسطينية لتشمل جميع الفصائل الفلسطينية، استعدادًا لتشكيل حكومة وحدة وطنية قادرة على تحقيق الاستقلال وتلبية مطالب الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وضمان الشرعية للدولة الفلسطينية ومؤسساتها، وإعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية.
2. تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى الحياة لدعم بقاء الشعب الفلسطيني على أرضه ورفض سياسات التهجير القسري.

3. على الأردن التمسك بالوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة في القدس، والدفاع عن الوجود الفلسطيني في القدس والضفة الغربية، ومنع تهجير الشعب الفلسطيني والتصدي لمخططات إسرائيل في الاستيطان والتوسع.

4. مطلوب من الدول العربية دعم مشروع الاعتراف الدولي بالفلسطينيين، ودعم سكان المناطق المحتلة ماديًا ومعنويًا، والاستفادة من علاقات العرب مع دول العالم للضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة.

5. استمرار التواصل مع دول العالم لضمان العمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بخصوص حقوق الشعب الفلسطيني.

6. أهمية الاستعداد لمواجهة المشروع الإسرائيلي للتوسع من خلال توحيد الجهود العربية لامتلاك القدرات العسكرية والاستفادة من القدرات الاقتصادية العربية والاستراتيجية التي يوفرها الموقع الجغرافي والاستراتيجي للوطن العربي ومساندة الشعوب الاسلامية للحقوق العربية.

خطة ترامب تضاعف هواجس الفلسطينيين من تبعات "الاعتراف"

محمد الرجوب 1

سجَّل مواطن فلسطيني من الخليل مقطعًا صوتيًّا على إحدى مجموعات "الواتس أب" مناشدًا الأمم المتحدة والدول الغربية بـ "عدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية"، وباللهجة الخليلية المُحببة وببساطة الإنسان المكافح، يقول صاحب المقطع: إن كلّ اعتراف جديد يقابله بوابات إضافية، في إشارة إلى البوابات الحديدة التي يقوم الجيش الإسرائيلي بنصبها على الطرقات والمفارق لتطقيع لتقطيع أوصال الضفة الغربية وتحويل حياة أهلها إلى جحيم.

يبدو أن الرجل كان يتحدث إلى أصدقائه ومعارفه، وكان يعلم أن مناشدته هذه لن تصل إلى من يهمهم الأمر، إلا أن المقطع الصوتي انتشر كالنار في الهشيم، واستخدمه ناشطون فيما بعد لإنتاج محتوى مصور على منصات "السوشال ميديا" وحاز على ملايين المشاهدات في فلسطين والدول العربية، وهو ما يكشف عن هواجس حقيقة لدى الفلسطينيين من أن يستخدم اليمين الإسرائيلي الاعتراف مبررًا لمزيد من البطش بالفلسطينيين، دون أن يترتب عليه تغيير حقيقي يُفضي إلى قيام دولة فلسطينية في هذه المرحلة على الأقل. في بضع ثوان اختزال "الخليلي" المشهد.

والآن.. جاءت خطة الرئيس دونالد ترامب لإنهاء الحرب في قطاع غزة ووضعه تحت الوصاية الأمريكية، لتعزز من هواجس الشارع الفلسطيني من تبعات اعتراف دول غربية في مقدمتها بريطانيا وفرنسا بالدولة الفلسطينية. فالخطة المليئة بالثغرات والأفخاخ، المُلبية لشروط نتنياهو، تتجاهل الحاجة لمسار سياسي يُفضي إلى قيام دولة فلسطينية، بل هي وصفة لتفتيت وتدمير ما تبقى من الكيانية السياسية الفلسطينية، والأهم أنها لا تدع أمام حركة حماس والسلطة الفلسطينية أيّ هامش للمناورة، بعد البيان السباعي العربي- الإسلامي.

1كاتب وصحفي، ومعد ومقدم برامج إخبارية في "شبكة أجيال الإذاعية".

نظرت النخبة الفلسطينية بأهمية بالغة إلى الاعتراف النوعي من الدول الوازنة، على اعتبار أنه استحقاق تأخر عشرات السنوات، وأنه نقطة تحول في المسار الطويل لبلوغ الهدف المتمثل بتجسيد الدولة الفلسطينية واقعًا على الأرض. أما الفلسطيني العادي المُثخن بالألم والجراح وهو يخوض صراع البقاء.. فهو لا يخفي شعوره بالارتياح من الاعتراف الغربي خاصة وأنه أثار عصبية إسرائيل وأنه جاء نتيجة تضحيات تاريخية قدّمها من لحمه الحي، ومع ذلك غلبت الهواجس مشاعر الارتياح، خاصة وأن الاعتراف جاء من حلفاء إسرائيل التقليديين، وهم الذين فتحوا مخازن السلاح بعد "السابع من اكتوبر" رغم تصريحات قادتها عن نيتهم ارتكاب إبادة جماعية في قطاع غزة، وكانت المخاوف حاضرة من تهديدات إسرائيل بالضم وقضم الأراضي والبطش الفلسطينيين ضمن مخطط اقتلاعهم من أرضهم.

استعجلت السلطة الفلسطينية الترحيب بخطة الرئيس الأمريكي لإنهاء الحرب، منسجمة بذلك مع البيان السباعي العربي الإسلامي الذي وقعت عليه مصر والسعودية وقطر والأردن والإمارات إضافة إلى تركيا والباكستان، الأمر الذي لم يترك أمام حركة حماس أيّ هامش للمناورة، وجاء ردها على الخطة ايجابيا وذكيا كما وصف على نطاق واسع، كلٌّ من السلطة وحماس تعلمان جيدا ان الخطة مليئة بالألغام التي تستهدف القضية الفلسطينية عبر تفتيت وحدانية التمثيل والجغرافيا، وانشاء إدارة غير فلسطينية في قطاع غزة، من خلال ما سمي بـ "مجلس السلام" والذي قرر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن يترأسه ويدور على نطاق واسع أن رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير سيكون رئيسه التنفيذي.

رغم أن الأخبار عن احتمال تعيين بلير قوبلت على نطاق واسع بنوع من السخرية نظرا للصيت السيء للرجل في المنطقة العربية، والاخبار عن شبهات بتورطه في مشاريع تهجير الشعب الفلسطيني، إلا أنه لا يمكن التقليل من خطورة سيناريو من هذا القبيل، بحيث يتم انشاء ادارة غير فلسطينية في قطاع غزة الامر الذي سينسحب على الضفة وستكون له ارتدادات كبرى في الاقليم.

إن غياب الموقف الفلسطيني الموحد الذي يخاطب العالم باسم الشرعية الفلسطينية التي تلبي تطلعات الشعب الفلسطيني بعد كل هذه التضحيات الجسيمة يخلق بيئة خطيرة على وحدانية التمثيل ووحدة الجغرافيا، الامر الذي من شأنه أن يبدد كل الآثار الاستراتيجية التي يمكن مراكمتها على انجاز الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

لقد سال حبر كثير عن خلفيات الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وعن كونه استجابة من الحكومات لحراك الشارع خصوصًا في أوروبا الغربية العاجزة عن الضغط على إسرائيل لوقف الإبادة الجماعية، وغياب إرادتها في فرض عقوبات عليها من جهة أخرى، وفي المقابل يدور نقاش آخر أكثر أهمية عن التحولات الكونية لصالح القضية الفلسطينية وعن آثار عزلة إسرائيل الدولية، إلا أن ذلك كله لم يغير في واقع الفلسطيني شيئا، الإبادة الجماعية مستعرة في قطاع غزة والعالم عاجز عن وقفها، إسرائيل ما زالت تحظى بمظلة الحماية الامريكية في مجلس الأمن الدولي قبل الاعتراف وبعده، وإرهابيو شبيبة التلال المدعومين من حكومة المتطرفين يستولون على مزيد من الأراضي في الضفة الغربية، أما عن الفقر والبطالة وتقييد الحركة وإغلاق الجسر أمام حركة المسافرين فحدث ولا حرج.

وأغلب الظن أن الرئيس الامريكي سارع لإعلان خطته لإنهاء الحرب بعد موافقة دول عربية وإسلامية، والسماح لإسرائيل بإدخال تعديلات لإملاء شروطها، لعدة أهداف من بينها إنقاذ إسرائيل من العزلة الدولية، ومنع أي زخم سياسي ينطلق من الاعترافات ومن مخرجات مؤتمر حل الدولتين. ليبقى الاعتراف خطوة رمزية بينما تواصل إسرائيل اجراءات حسم الصراع على الأرض بالإبادة والتهجير تارة، وبالمبادرات السياسية الأمريكية تارة أخرى.

جميع الحقوق محفوظة © معهد السياسة والمجتمع

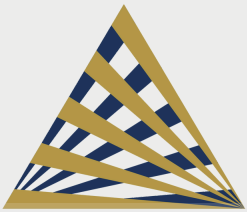

معهد
السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

www.politicsociety.org Info@politicsociety.org